# معايير الحكم على الألفاظ عند الخليل
# دراسة وصفية في معجم العين

أحمد طه رضوان(*)

## الملخص

حاول البحث أن يكشف عن المعايير والمقاييس التي على أساسها كان الخليل بن أحمد في معجم ( العين ) يقبل الألفاظ أو يردها ، ويحكم عليها بالصواب أو الخطأ ، أو الفصاحة أو عدمها وما بينهما من درجات . ومن خلال الدراسة الوصفية التي سار عليها الباحث، تم تقسيم تلك المعايير على ستة أقسام :
**أولاً:** الورود عن العرب (سماعًا أو رواية). **ثانيا:** موافقة اللفظ لقوانين العربية. **ثالثا:** القياس. **رابعا:** الاستحسان. **خامسا:** اطراد الاستخدام. **سادسا:** أمن اللبس. ويندرج تحت هذه الأقسام عدد من العناوين الفرعية.

وقد خرج – إلى جانب الكشف عن هذه المعايير – بعدد من النتائج أبرزها التأكيد على وجود منهج علمي لدى الخليل في قبول الألفاظ أو ردها . ومنها أن ابن جني استفاد كثيرا في كتاب (الخصائص) من الخليل، حتى بدا في مواضع عديدة في الخصائص مُنَظِّرًا لما سبق الخليل وطبقه في معجم (العين). ومنها اعتماد الخليل على بعض المعايير والمصطلحات المتداولة في الفقه وأصوله، كالقياس، والاستحسان، مع تطويعها لتكون مناسبة للمجال اللغوي، مما يُعدّ دليلاً يضاف إلى عدد لا يُحصى من الأدلة على تلك الوشيجة الوثيقة بين علوم الشريعة والعلوم اللغوية، وأنّ الاهتمام بالعربية إنما هو اهتمام بالدين الإسلامي ذاته .

---

(*) استاذ مساعد بمعهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

**The Criteria for Judging Words according to Al-Khalil: A Descriptive Study**

**Ahmed Taha Radwan**

**Abstract**

This paper aims to delineate the parameters and the criteria of which Al-Khalil bin Ahmad availed himself in his *Al-Ayn* Lexicon in weighing up the pros and cons to the usage of lexemes, in determining their correctness or faultiness, or in ascertaining to which extent they may adhere to Standard Arabic. In this descriptive study that the researcher has conducted, these parameters have been divided into six parts: Firstly: the lexeme having been passed down from one Arab generation to the next (verbal or written), Secondly: conformance of the entry (lexeme) to the rules of the Arabic language, Thirdly: analogy, Fourthly: endorsement, Fifthly: steady use, and Sixthly: unambiguity. Within these six parts, a number of sub-parts too can be examined.

Besides unravelling these criteria, the researcher deduced a number of results, the most salient of which is that Al-Khalil evidently adopted a scientific method in determining whether to incorporate any given lexical item in his Lexicon or to reject it. It was also found out in the course of the present study that Ibn Jani benefited prodigiously in his book *Al-Khasa'is* from Al-Khalil, so much so that in sundry topics in his book it was crystal-clear that Ibn Jani was replicating Al-Khalil's methodology in his *Al-Ayn*. An example of this is Al-Khalil's usage of some parameters and terminologies that are current in Fiqh and its jurisprudence, such as analogy and endorsement, which he revamps somehow in order to make them suited to the linguistic arena. This revelation may be regarded as yet one more piece of evidence to be added to the piles of evidence of the sturdy tie between the *Shari'a* sciences and the linguistic. In other words, the pursuit of delineating the Arabic language ultimately serves the religion of Islam.

**مقدمة :**

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، ثم أما بعد ...

فإنّ اللغة العربية تعتبر بلا شك أكثر اللغات ثراء في الألفاظ، نمت وترعرت قبيل نزول القرآن الكريم، فلما شرفها الله تعالى بأن تكون لغة كتابه الخاتم أينعت وبدت ثمارها، وهام فيها أهلها ورأوا في الحرص والحفاظ عليها حفاظاً على الدين، وبدا ذلك واضحاً في العلوم التي نشأت في رحاب اللغة العربية، فلم تترك من العربية جانباً إلا وأفاضت في دراسته وبيانه .

لقد بذل علماؤنا القدامى جهودا مشكورة في الحفاظ على اللغة، ومع التقدم الكبير في العلوم اللغوية في العصر الحالي، إلا أننا ما نزال ننظر بإكبار لما أنجزوه وما صنعوه في سبيل رفعة اللغة العربية. ومن الجوانب الواضحة في الحفاظ على اللغة العربية جمع ألفاظها وتراكيبها، يستوي في ذلك ما كان يفعله الأصمعي وأقرانه من جمع اللغة من أفواه الأعراب، وما فعله المعجميون بعد ذلك من جمع وتنقيح وترتيب لتلك المادة الهائلة، وتمييز لفصيحها مما هو دون ذلك، وأولهم في ذلك عبقري العربية بلا منازع الخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي كان صاحب يد بيضاء على العربية وأهلها.

لقد وضع الخليل أول معجم لغوي متكامل في اللغة العربية، هو معجم (العين)، ومع أن للريادة دوما ضريبتها التي تتمثل في عدم الشمول والإحاطة واضطراب المنهج، إلا أن الخليل أقام بناء باهرا بمقاييس عصره، وبما أتيح له من أدوات، فلم يكن الخليل حاطب ليل، يضع في معجمه كل ما يعثر عليه من ألفاظ، بل كان متأثرا بمنهج أهل الحديث في نقد الحديث، ومتأثرا بالأصوليين والفقهاء في مناهجهم، كما كان يتقمص في أحيان كثيرة دور المحقق اللغوي، مما جعل معجم العين منجما لعلوم العربية، وليس مجرد جامع مرتب لألفاظ اللغة، وكون (العين) أول معجم شامل لألفاظ اللغة العربية فإنّ دراسته

تكشف لنا عن مسائل تعيننا على فهم أعمق لطبيعة اللغة العربية وتضع أيدينا على بعض أسرارها.

ومن الأمور التي رأيت أنها تحتاج إلى بحث في معجم العين، مسألة المعايير التي على أساسها كان الخليل يقبل الألفاظ أو يردها، ويحكم عليها بالصواب أو الخطأ. لقد استخدم الخليل كثيرا من الأوصاف للألفاظ التي ضمَّنها معجم (العين)، منها أوصاف تفيد الحكم على اللفظ بالقبول، مثل: جائز (158/8)، محتمل (264/1)، نادر (120/3)، محدث (52/1). ومنها أوصاف تفيد الحكم على اللفظ بالرد، مثل: خطأ (123/7)، رديء (314/3)، غلط (296/8)، قبيح (147/8)، مردود (55/1).

ومنها أوصاف تفيد التفضيل، وعلو درجة القبول، مثل: آنس (16/2)، أبلغ (240/5)، أجمل (332/4)، أجود (129/1)، أحسن (224/6)، أصح (75/1)، أعلى (14/3)، أفصح (75/1). ومنها أوصاف تفيد نزول درجة الرد، مثل: شنعاء (274/2)، ثقيل (51/1)، شاذ (250/2)، ساقط (201/2)؛ فعلى أي أساس وبأي

معيار كان الخليل يُطلق هذه الأحكام ؟

والمقصود بالمعيار : المقياس، وهو لفظ أصل استخدامه في الموازين والمكاييل، كما في المعاجم على اختلافها، ففي العين: "والعيار: ما عايرت به المكاييل. والعيار صحيح وافر تام. عايَرْتُه أي: سوّيته عليه، فهو المِعْيار والعيار. وعيّرتُ الدّنانيرَ تعييراً، إذا ألقيت ديناراً فتُوازِنُ به ديناراً ديناراً . والعِيار والمِعيار لا يقال إلا في الكَيْل والوَزْن "[1]. وقريب منه ما في اللسان: "وعَيَّر الدينارَ: وازَنَ بِهِ آخَرَ. وعَيَّر الْمِيزَانَ وَالْمِكْيَالَ وعاوَرَهما وعايَرَهُما وعايَرَ بَيْنَهُمَا مُعايَرَة وعِياراً : قدَّرَهما ونَظَرَ مَا بَيْنَهُمَا"[2]. وفي المعجم الوسيط: "العيار والمعيار: كل مَا تقدر بِهِ الْأَشْيَاء من كيل أو وزن وَمَا اتخذ أساسا للمقارنة" [3].

فالأصل في لفظ المعيار أنه في المكاييل والموازين، ثم حدث له توسع دلالي فأصبح يستخدم في التقدير والمقارنة بين الأشياء على اختلافها. وهذا هو المقصود بلفظ المعايير في هذا البحث، فالمقصود به الأسس والمقاييس التي كان على أساسها يحكم الخليل على الألفاظ المختلفة، من الرد أو القبول وما بينهما من درجات.

إن استقراء معجم العين، يؤكد أنه كان للخليل منطق في الحكم على الألفاظ، ولم يكن يطلق هذه الأوصاف والتسميات جزافا. ومن خلال الدراسة الوصفية التي سرت عليها، نستطيع أن نقسم المعايير التي كان يطلق تلك الأوصاف والأحكام بناء عليها –إجمالا– على ستة أقسام:

**أولاً:** الورود عن العرب (سماعًا أو روايةً).
**ثانيا:** موافقة اللفظ لقوانين العربية.
**ثالثا:** القياس.
**رابعا:** الاستحسان.
**خامسا:** اطراد الاستخدام.
**سادسا:** أمن اللبس.

ويندرج تحت هذه الأقسام عدد من العناوين الفرعية.

ويقيني أن معجم العين لا يزال بعد هذا في حاجة إلى دراسات أكثر توسعا وشمولا، تكشف عن أسراره، وتدنينا مما فيه من معارف. والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

**أولاً: الورود عن العرب (سماعًا أو روايةً)**

حكم الخليل على لفظ ما، وقبوله أو رفضه، وتصريحه أن ذلك الحكم كان مرتكزا على الرواية أو السماع عن العرب الأقحاح؛ يأتي على عدة صور، فقد يكون اللفظ متواترا، رواية عن قبيلة ما، أو عن العرب عموما، وقد يقبله الخليل أو يرفضه بناء على رواية طائفة من الأعراب الثقات عنده، وقد يقبل اللفظ رواية عن أهل العلم بالعربية، وقد يكون اللفظ من سماع الخليل نفسه من الأعراب في منازلهم وفي حياتهم الطبيعية، وهذه الصورة الأخيرة تختلف عن الصور المتقدمة في أن الخليل يتقمص فيها دور الراوية عن العرب، فمن المعروف أن الخليل أخذ اللغة عن الأعراب القح من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، وتشرب لغتهم حتى صار عنده

حس يكشف به أكثر الزيف فيما يرويه بعض متكلفي الرواة[4].

ومن يطالع معجم العين يلحظ أنه على الرغم من امتلاك الخليل لعدد من الأدوات والمقاييس التي كان يحكم بها على الألفاظ، فأنه كان يقبل اللفظ ويذعن له إذا صح عنده أن العرب كانت تتكلم به، ولك أن تتأمل في قوله: "السَّحْسَحَةُ: عَرْصَةَ المَحَلَّة وهي السّاحةُ. وسَحَّتِ الشّاةُ تَسِحُّ سَحّاً وسُحُوحاً أي حَنَّتْ. وشاةٌ سمينة ساحٌّ، ولا يقال: ساحَّةٌ. قال الخليل: "هذا مما يُحْتَجُّ به إنّه قولُ العرب فلا نَبْتَدع شيئاً فيه"[5].

وفيما يلي أمثلة لتلك الصور مما رواه الخليل في معجم العين ، والتي تندرج تحت عنوان: الورود عن العرب (أو السماع).

**1. نسبة اللفظ إلى قبيلة من القبائل:**

معلوم أن اللغة العربية الفصحى – اللغة المشتركة وفق التعبير المتعارف عليه حديثا – لم تكن لغة قبيلة بعينها، ولكنها كانت معبرة عن مجموع لغات القبائل العربية، وإن كانت الشواهد أن لغة قريش – والتي يطلقون عليها لغة الحجاز أحيانا – ضربت في اللغة الفصحى بسهم وافر، نتيجة عوامل دينية وسياسية واقتصادية مختلفة، وعلى هذا الرأي جلّ

اللغويين المتقدمين وطائفة من المحدثين. أيضا فقد اختلفوا في تقدم بعض القبائل في الفصاحة، وفي نسبة بعض اللهجات أو اللكنات إليها [6].

ولسنا بصدد بيان ذلك بطبيعة الحال، ولكن موضع الشاهد فيه أن نسبة كلمة أو ظاهرة لغوية إلى قبيلة بعينها يعتبر بمثابة توثيق لها وتأكيد على عروبتها، فضلا عن الإشارة إلى علو كعبها في الفصاحة إذا نُسبت لقبيلة من القبائل الموسومة بالفصاحة. وهذا باب له أمثلة كثيرة جدا في معجم العين، إلا أنه لم يكن مطردا عند الخليل، أعني أنه لم يكن ينسب كل كلمة إلى قبيلة بعينها، ولو أنه فعل لأسهم في حل كثير من المعضلات اللغوية المتعلقة بتاريخ اللغة الفصحى ولهجات القبائل وخصائصها.

ومن المواضع التي كان قبول اللغة فيها مستندا إلى ورودها عن قبيلة بعينها قول الخليل: "وها بفخامة الألف وبإمالة الألف حرف هجاء، وهاء ممدود يكون تلبية كقول الشاعر:

**لا بل يَمُلُّكَ حين تدعو باسمه فيقول هـــــاءَ وطـــالـــما لبَّى**

وأهل الحجاز يقولون في الإجابة: ها خفيفة، وفي هذا المعنى يقولون: ها بدل من ألف الاستفهام، تقول: ها إنك زيد؟ معناه: أإنك زيد؟ أو يقصر فيقال: هإنك زيد؟"[7].

فقد أجاز الخليل (ها) الخفيفة ودلالتها على معنى الاستفهام، كما أجاز تقصير حركاتها الطويلة؛ لورود ذلك في لغة أهل الحجاز [8].

وقوله: "وتقول العرب: بُعْداً وسُحْقاً، مصروفاً عن وجهه، ووجهه: أبعده الله وأسحقه، والمصروف ينصب، ليعلم أنه منقول من حال إلى حال ... ومن رفع فقال: بُعْدٌ له وسُحْقٌ يقول: هو موصوف وصفته قوله له مثل: غلامٌ له، وفرسٌ له

... وهذا من قولك: بُعْدًا وسُحْقًا، والفعل منه: بَعِدَ يَبْعَدُ بَعَدًا، وإذا أَهْلَكْتَه لما نزل به من سوء قلت: بُعْدًا له، كما قال: ﴿ بَعِدَتْ ثَمُودُ ﴾ [سورة هود 95/11] ونصبه فقال : بعدا له؛ لأنه جعله مصدرا ولم يجعله اسما. وفي لغة تميم يرفعون وفي لغة أهل الحجاز أيضا" [9].

فالمعروف: بُعْداً وسُحْقاً، ولكن الخليل أجاز: بُعْدٌ له وسُحْقٌ؛ لأن تميم وأهل الحجاز يرفعونهما.

ومن ذلك: "والطَّغْيَةُ: المكان المشرف من الجبل. ويقال: سمعت طَغْيَهُ أي صوته، هذلية" [10].

"والْعِثْكُ: سدفة من الليل، يقال: مضى من الليل عِثْكٌ. والعِثْكُ: الباب بلغة اليمن" [11].

"والعنج بلغة هذيل هو الرجل، ويقال بالغين، وهذيل تقول: عنج على شنج؛ أي: رجل على جمل" [12].

ومن ذلك: "ونوى العقوق: نوىً هشٌّ لّينٌ رخو المضغة. تُعْلَفُه الناقةُ العقوق إلطافا لها فلذلك أضيف إليها، وتأكلهُ العجوز. وهي من كلام أهل البصرة، ولا تعرفُه الأعراب في بواديها" [13].

وقبول اللفظ لأنه منسوب إلى قبيلة من القبائل يعلو عند الخليل على ما استقر عنده من مقاييس لغة العرب التي استنبطها من كثرة ما ورد من كلامهم عليه. يقول: "العِلَّوْش: الذئب بلغة حِمْيَر، وهي مخالفة لكلام العرب؛ لأنّ الشينات كلها قبل اللام. قال زائدة: لا أشك إلا أنه الذئب، لأنّ الْعِلَّوش الخفيف الحريص"[14].

وإذا كان توثيق الراوي (زائدة) موجودا في لفظ العلوش، فقد يرد اللفظ دون توثيق من راوٍ من الرواة، ولكن يبقى أنه مقبول لغة لثبوت نسبته إلى قبيلة من القبائل، ففي العين: "العِلَّوْض: ابن آوى بلغة حمير، ولم يعرفه الضرير وغيره"[15].

والخليل يثبت ما ورد عنده من اللغات مهما خالفت اللغة العالية، يقول: "ولغة تميم شِهيد، بكسر الشين، يكسرون فَعيلا في كل شيء ثانيه أحد حروف الحلق، وكذلك سفلى مضر، ولغة شنعاء يكسرون كل فَعيل. والنصب اللغة العالية"[16].

فاللغة العالية شَهيد بفتح الشين، وهو المحفوظ من كلام العرب، ولكن ورودها عن تميم وسفلى مضر بكسر الشين يفتح لها بابًا للدخول إلى معجم الخليل. أما كسر كل فعيل مطلقا فهي لغة شنعاء. والخليل لم يذكر لنا القبيلة التي تنتمي إليها هذه اللغة، فلعلها لغة تشيع في أماكن دون أخرى، غير منسوبة إلى قبيلة أو مكان بعينه.

واللفظة المعربة يذكرها الخليل، ويسمح لها بأن تكون جزءا من المعجم العربي، ما دامت قبيلة عربية فصيحة تنطق بها وتتخذها لغة لها، ففي العين: " السُّقُرْقَع: شراب لأهل الحجاز من الشعير والحبوب، قد لَهِجُوا به، وهذه الكلمة حبشية وليست من كلام العرب، وبيان ذلك أنه ليس من كلام العرب كلمة صدرها

مضموم وعجزها مفتوح إلا ما جاء من البناء المرخَّم، نحو الدُّرَحْرَحَة والخُبَعْثَنَة"[17].

فالكلمة أصلها غير عربي، ولكنها عُرِّبت واستُخدمت عند الفصحاء، فأصبحت عربية يجوز استخدامها، ما دامت تسير على نسق العربية في أوزانها.

**2. رواية أعرابي ثقة:**

فرواية الأعرابي الثقة شهادة للفظ بأنه عربي، وتضمن له مكانا في معجم الخليل. ومن ذلك: "والعُقْدَان: ضربٌ من التَّمْر. قال زائدة سَمِعْتُ به وليس من لُغَتي، وأعرفُ القَعْقَعانَ من التَّمْر" [18].

وقول الخليل: "قلت لأبي الدقيش: ما العَصْدُ؟ قال: تقليبك العصيدة في الطَّنجير بالمِعصدة. تقول: عَصَدَ يَعْصِدُ عَصْداً. قلت: هل تعرفه العرب العاربة ببواديها؟ قال: نعم" [19].

فقبول اللفظ عند الخليل نتيجة رواية كل من زائدة وأبي الدقيش، وهما من رواة الخليل الموثوقين.

وبالمثل فهو لا يقبل اللفظ إذا لم يرد عن ثقة: "فإذا ورد عليك شيء من ذلك فانظر ما هو من تأليف العرب وما ليس من تأليفهم، نحو: قَعْثَجْ ونَعْثَجِ ودَعْثَجِ لا يُنسَب إلى عربية، ولو جاء عن ثِقَة لم يُنْكَر، ولم نَسْمَع به ولكن ألْفَيناه ليُعرَف صحيحُ بناءِ كلام العرب من الدخيل" [20].

فالخليل يصرح بهذا المقياس في قوله "ولو جاء عن ثقة لم ينكر"، ومفهوم كلامه أنه يقبله حتى ولو خالف قياس كلام العرب المستقر عنده.

**3. رواية أهل العلم بالعربية:**

يعتمد الخليل رواية أهل العلم بالعربية [21] معيارا من معايير قبول الألفاظ، وذلك عند ورود رواية تخالف ما يعرفه هو من كلام العرب، من ذلك: "قال الخليل: سَمِعْتُ كلمة شَنعاءَ لا تَجُوزُ في التأليف الرُباعيِّ. سُئِل أعرابيٌّ عن ناقته فقال: تَرَكْتُها تَرْعَى العُهْعُخ، فسألْنا الثِقاتِ من عُلَمائهم فأنكَروا أن يكونَ هذا الاسْمُ من كلام العرب. وقال الفَدُّ منهم: هي شَجَرَةٌ يُتَدَاوَى بورَقِها. وقال أعرابيٌّ: إنَّما هو الخُعْخُعُ، وهذا موافق لقياس العربية" [22].

فكلمة العهعخ كلمة لا توافق مقاييس الكلام العربي مطلقا عند الخليل، ولذلك وصفها بالشنعاء، ولكنه لم يتخذ فيها قرارا بردها إلا بعد الرجوع إلى الثقات من أهل العلم، بما يعني بجلاء أن رواية أهل العلم بالعربية مقياس معتمد لدى الخليل في قبول الألفاظ أو ردها، حتى وإن لم يصرح بذلك.

وقد تكرر حديثه عن كلمة مشابهة، وصرح أن سبب ردِّها أن أهل العلم أنكروها، يقول: "ولكن لما كان الهعخع فيما ذكر بعضهم اسما خاصا ولم يكن بالمعروف عند أكثرهم وعند أهل البصر والعلم منهم رُدَّ ولم يُقبل" [23].

وأحيانا يعبر عن أهل العلم بالفصحاء، في مثل قوله: " العُنْصَر: أصل الحسب، إنما جاء عن الفصحاء مضموم العين منصوب الصاد، ولا يجيء في

كلامهم من الرباعي المنبسط على بناء (فُعْلَل) إلا ما يكون ثانيه نونا أو همزة، نحو: الجُنْدَب والجُؤْذَر" [24].

فضبط اللفظ عند الخليل وقبوله له إنما كان بسبب أنه ورد عن الفصحاء، واستطاع بعد ذلك من استقرائه لكلام العرب أن يخرج بتلك القاعدة التي تصلح قاعدة للحكم على اللفظ بالصحة أو الشذوذ.

وعدم تحديد الخليل بالمقصود بأهل العلم أو الفصحاء لا يغير من الأمر شيئاً، سواءٌ أكانوا من الأعراب، أم من النحاة واللغويين، فإن كانوا من الأعراب فهم ملحقون بالمعيار السابق (رواية أعرابي ثقة)، وإن كانوا من غيرهم فالمقصود بأنه قوم تعمقوا في دراسة العربية، ويؤخذ منهم ما لا يؤخذ من غيرهم.

**4. سماع الخليل نفسه:**

والخليل يصرح أحيانا بأنه سمع ذلك من العرب، وفي أحيان أخرى لا يصرح بالسماع، وإنما يكتفي بقوله: العرب تقول، أو ما شابه من الألفاظ والعبارات. وإنما فرّقت بين ما نسبه الخليل إلى قبيلة أو إلى راوٍ بعينه أو إلى عالمٍ بعينه وبين ما سمعه الخليل بنفسه، مع أنه كله سماع الخليل؛ من باب التقسيم المنطقي، فالخليل عاش زمناً بين الأعراب في منازلهم، وتنقل بين بوادي الحجاز ونجد وتهامة، وفي فترات أخرى جاءه بعض الرواة، فكان ينقل عن الثقات منهم، ويصرح بذلك، وإذا كانت الراوية نُقلت إليه عن طريق عالم

من العلماء فإنه يذكر ذلك أيضا. فإذا كان الخليل يصرح في مواضع لا تحصى من العين بنسبة اللغة إلى راوٍ أو إلى عالم، فالذي يغلب على الظن أن ما ذكر أنه من قول العرب دون عزو ولا نسبة، أو نسبه إلى الفصحاء هكذا مُجَهَّلا؛ فهو من سماعه وروايته المباشرة عن الأعراب، من خلال معايشته لهم، وهذا الباب يدخل تحته أكثر المروي في معجم العين، إلا ما يثبت أن الخليل رواه عن عالمٍ أو عن راوٍ بعينه.

فمن أمثلة تصريح الخليل بالسماع: "قال الخليل: سَمِعتُ أعرابياً فصيحاً من أهْلِ الصَّمَّان يقول: كُلُّ فُرْجَةٍ تكُونُ بين شَيْئَيْنِ فهو عُقْرٌ وعَقْرٌ لغتان، وَوَضَع يَدَيه على قائمتي المائدة ونحن نتغدى فقال: ما بَيْنَهُمَا عُقْر" [25].

ومنه: "نَعَسَ يَنْعَسُ نُعاسا ونَعْسَة شديدة فهو ناعس. وقد سمعناهم يقولون: نَعْسان ونَعْسَى، حملوه على وَسْنان ووسْنَى، وربما حملوا الشيء على نظائره، وأحسن ما يكون ذلك في الشعر" [26].

وقريب من " سمعنا" في الدلالة قوله "بلغنا"، وإن كان أقل في المنزلة من السماع، فمن ذلك : "طُهَيَّة: حيّ من العرب، النِّسبةُ إليه: طُهْويّ، وكان في القياس: طُهَوِيٌّ، فصُغِّر فقيل: طُهَيَّة، وبلغنا أنّ الاسم كان طَهْوَة فصارت النِّسبة بإسكان الهاء، وضمّ الطّاء" [27].

وعلى الضد، فإن الخليل يسجل بأنه لم يسمع هذا اللفظ أو ذاك، إشارة إلى عدم صحته، "وعشيرك: الذي يعاشرك، أمركما واحد، ولم أسمع له جمعا، لا يقولون: هم عُشَراؤك، فإذا جمعوا قالوا: هم مُعاشروك" [28].

ومثل: "وحَمارَّةُ الصيَّفْ: شِدَّة وقت الحَرّ، ولم أسمَع على فَعَالّة غير هذه والزّعارّة. ثم سَمِعت بخراسان صَبارّة الشّتاء، وسَمِعتُ: إنْ وراءَك لقُرّاً حِمِرَّاً" [29].

ونحو: "وشاة عكواء إذا ابيضّ ذَنَبُها وسائِرُها أسود، ولو استعمل فعل لهذا لقيل: عَكِيَ يَعكَى فهو أعْكَى ، ولم أسمعْ له ذلك" [30].

وأحيانا يكون تصريح الخليل بعدم السماع تدليلا على أن اللفظ ليس في درجة عالية من الصحة، في مثل قوله: "والسِّلام: الحِجارة، لم أسمع واحدها، ولا سمعت أحداً يُفْرِدُها، وربّما أُنِّثَ على معنى الجَماعة، وربّما ذُكّر، وقيل: واحدته: سَلِمةٌ"[31]. فقد أشار إلى أنه لم يسمع (سَلِمة) مفردًا لـــ(السِّلام)، ثم يروي هذا المفرد بقوله "وقيل"، وهذه صيغة تضعيف، أي إنه وصله هذا اللفظ، ولكنه يشك في صوابه لأنه لم يسمعه.

ومثله استخدامه لكلمة "يقال": "والطَّعامُ اسمٌ جامعٌ لكلِّ ما يُؤْكَلُ، وكذلك الشّراب لكلّ ما يُشْرَبُ. والعالي في كلام العَرَب أنّ الطّعام هو البُرُّ خاصّة. ويقال: اسم له وللخُبْزِ المخبوز، ثم يُسمَّى بالطعام ما قرب منه، وصار في حدّه، وكلُّ ما يَسُدُّ جوعاً فهو طَعام" [32]. فكلمة "يقال" ومقابلتها بلفظ "العالي في كلام العرب" تدل على نزول درجة فصاحة اللفظ.

والخليل يقبل ما ثبت عنده أنه ورد عن العرب، حتى وإن كانت الرواية في ذاتها شاذة، وهذا منتهى الإنصاف وغاية الموضوعية في العلم، ومن ذلك قوله: "رجل أعجف وامرأة عجفاء وتجمع على عِجاف، ولا يجمع أفْعَل على فِعَال غير هذا، رواية شاذة عن العرب، حملوها على لفظ سمان" [33].

وقريب منه: "والمرفوعُ من حُضْرِ الفَرَس، والبِرْذَون دون الحُضْر وفوقَ الموضوع. يقال: ارفع من دابتك، هكذا كلام العرب" [34].

إن جملة "هكذا كلام العرب" تختصر كثيرا مما يمكن أن يقال في هذا المقام عن منهج الخليل ومعاييره في اختيار الألفاظ العربية التي ضَمَّنها معجمه. فما نطقته العرب من الكلام يعتبر بذاته إشارة مرور لهذا اللفظ أو ذاك، أيًّا كانت الوسيلة التي توثق بها الخليل منها، رواية أو سماعا، وإن كان الذي يغلب على ظني أن ما ورد مبهماً دون إشارة إلى قبيلة أو راو أو عالِم؛ فإنه من سماع الخليل بنفسه من الأعراب الموثوق بعربيتهم، كما سبقت الإشارة.

وفي المقابل، فما لا تنطق به العرب لا يُعتد به، ولا يكون صوابا إلا في ضرورة الشعر، يقول الخليل: "والعرب لا تقول: وَدَعتُهُ فأنا وادِع، في معنى تركتُه فأنا تارك، ولكنّهم يقولون في الغابر: لم يدع، وفي الأمر: دعْه، وفي النّهي: لا تدعه، إلاّ أن يُضطّر الشّاعرُ، كما قال:

**وكانَ ما قدّموا لأنفُسِهِمْ أكْــثرَ نــفعاً منَ الّذي وَدَعُوا**

أي تركوا، وقال الفرزدق:

**وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مُسْحَتٌ أو مُجَلَّفُ**

فمن قال: لم يدع، تفسيره، لم يترك، فإنّه يضمر في المسحت والمجلف ما يرفعه مثل الذي ونحوه، ومن روى: لم يُدَعْ في معنى: لم يُتْرَكْ فسبيلُه الرّفعُ بلا

علّة، كقولك: لم يُضْرَبْ إلاّ زيدٌ، وكان قياسُه: لم يُودَعْ، ولكنّ العربَ اجتمعتْ على حذف الواو فقالتْ: يَدَع، ولكنّكَ إذا جَهلْتَ الفاعل تقول: لم يُودَعْ ولم يُوذَرْ، وكذلك جميعُ ما كانَ مِثْلَ يودع وجميع هذا الحدّ على ذلك. إلاّ أنّ العرب استخفّت في هذين الفعلين خاصّة لما دخل عليهما من العلّة التي وصفنا فقالوا: لم يُدَعْ ولم يُذَرْ في لغة، وسمعنا من فصحاء العرب من يقول: لم أُدَعْ وراءً، ولم أُذَرْ وراءً" [35].

ولعل ربط أول هذا النص الأخير بأوله يوضّح ما نحن بصدده ويؤكده، فاعتماد الخليل في الحكم على اللفظ أوّلًا على ما تقوله العرب وما لا تقوله، ثم يستشهد بما لديه من شواهد إن وُجدت، وفي النهاية يصرح في ذات المسألة بالسماع من فصحاء العرب؛ وهو دليل على أن ما ينسبه للعرب بلا تحديد أو نسبة يرجع إلى سماع الخليل نفسه من الأعراب أو من الفصحاء الموثوق بعربيتهم.

ومن دلائل وقوف الخليل عند ما ورد عن العرب: "قال أبو أحمد: الْحَنْذُ مصدر، والْحَنِيذ والْحَنْذ اسمان للحم، وقد يُسَمَّى الشيء بالمصدر، إلا أن هذا لم يُرَد به المصدر، وقوله تعالى ﴿ فَمَا لَبِثَ أَن جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ أي: مشوي " [36]. فهو ينبه على أن الحنيذ لا يكون مصدرا لأنه لم يرد عن العرب.

ومثله قوله: "والوَحْدُ: منصوب في كلّ شيء لأنّه يَجري مَجْرَى المصدر خارجاً من الوَصْف، ليس بنعتٍ فيتَبعُ الاسْمَ. وليس بخبرٍ فيُقْصَدَ إليه دون ما أضيف إليه، فكان النّصب أولى به، إلاّ أنّ العربَ قد أضافتْ إليه، فقالت: هو نَسِيجُ وَحْدِه، وهما نسيجا وَحْدِهما، وهم نُسَجاءُ وَحْدِهِمْ، وهي نسيجةُ وَحْدِها، وهنّ نَسائجُ وَحْدِهِنّ" [37]. فوفق القواعد المقررة عند الخليل من استقراء كلام العرب كان الأولى نصب (وَحْد)، ولكن لأن العرب ورد عنهم أنهم أضافوا إليه، فما ورد عن العرب هو المقدم.

ومثله: "بنات نعش سبعة كواكب أربعة نعش وثلاثة بنات، والواحد ابن نعش؛ لأن الكوكب مذكر فيذكّرونه على تذكيره، فإذا قالوا: ثلاث وأربع ذهبوا به مذهب التأنيث؛ لأن البنين لا يقال إلا للآدميين، وعلى هذا ابن آوى، فإذا جمعوا قالوا: بنات آوى وابن عرس وبنات عرس ... ولكنهم يقولون: بنات لبون ذكور وبنات مخاض ذكور. هكذا كلام العرب، ولو حمله النحوي على القياس فذكر المذكر وأنث المؤنث كان صوابا" [38].

ووقوف الخليل أمام ما يُروى عن العرب يأتي على أكثر من صيغة، فقد يأتي كما مر بقوله "هكذا كلام العرب"، ونحوه، وقد يكتفي بقوله: "هكذا رُوي" أو "هكذا جاءت الرواية"، كما في قوله: "والصَّلَعَةُ: موضع الصَّلَع من الرأس حيث يرى، وكذلك النَّزَعَة والجَلَحَة ونحوه رأيتهم يخففونه، ويجوز تثقيله في الشّعر على قياس الكَشَفَة والقَزَعَة فإنّهما يثقلان، هكذا جاءت الرواية" [39].

ومثله: "والرّاعي: السّائسُ، والمَرْعيُّ: المَسُوس. والجميع: الرِّعاء مهموز على فِعالٍ، رواية عن العرب قد أجمَعَتْ عليه دونَ ما سواه. ويجوز على قياس أمثاله: راعٍ ورُعاة مثل داعٍ ودُعاة" [40].

وقد يُفهم من الكلام تقديمه للرواية، فقول الخليل: "الصُّحُفُ: جمع الصَحيفة،

يُخَفَّف ويُثَقَّل، مثل سفينة وسُفُنُ، نادِرتان، وقياسُه صَحائف وسَفائن" [41]. فقوله " نادرتان، وقياسه صحائف وسفائن" يعني أنه لولا تلك الرواية ما قيل التخفيف والتثقيل في هاتين اللفظتين؛ لأن القياس خلافه.

ومنه كذلك: "والحُضْر والحِضار: من عَدْوِ الدابَّة، والفعل: الإحضار. وفَرَسٌ مِحضير بمعنى مِحضار غيرَ أنّه لا يقالُ إلا بالياء، وهو من نَوادر كلام العرب"[42]. فمحضار هو القياس، ولكنه لا يقال لأن لم يَرِد عن العرب إلا بالياء، وهو نادر ولكنه هو المعتمد ما دامت العرب قد استخدمته.

وإذا كان تقديم الخليل لما ورد عن العرب هو الأصل عنده، فإن ذلك لا يعني التسليم له في كل حال، فقد وردت مواضع قليلة خطَّأ فيها لغات مروية عن العرب، ومن ذلك: "وحلَّيْتُ السَّوِيق، ومن العرب من هَمَزَهُ فقال: حلأْتُ السَّويقَ، وهذا غلط"[43].

ولم يظهر لي باستقراء معجم العين دافع الخليل أحيانا لمخالفة منهجه في تقديم المروي عن العرب، ولكن ذلك لن يخرج عن مخالفة قبيلة لقبيلة أفصح منها أو أوثق عند الخليل، أو مخالفة ذلك للمستقر من قواعد الكلام العربي لدى الخليل، وقد يكون اجتماع الأمرين معا هو الدافع له لنبذ رواية من الروايات، ولعله لو ذكر اسم القبيلة المروي عنها اللغة المردودة لعرفنا منهجه في هذه الجزئية على وجه أكثر يقينا.

ولعل مما يقوي الاحتمال الأول، وهو أن قبول اللغة أو ردها يعتمد في المقام الأول عما ورد عن العرب الموصوفين بالفصاحة دون غيرهم، ما جاء في العين: "المَحَلُّ: نَقيضُ المُرْتَحَل، قالَ الأعشى:

**إنَّ مَحلاً وإنَّ مُرْتَحَلا وإنّ في السَّفْر ما مَضَى مَهَلاَ**

قُلتُ للخليل: أليسَ تزعمُ أنَّ العَرَبَ العاربةَ [44] لا تقول : إنّ رجلاً في الدار، لا تَبدأ بالنكرة ولكنّها تقول: إن في الدار رجلاً، قال: ليس هذا على قياس ما تقول" [45]. فواضح من هذه الجملة أن هذا المقياس – وهو الأخذ عن العرب الموصوفين بالفصاحة – كان مشهوراً عن الخليل، وكان معروفا لدى طلابه، وإلا ما احتجوا عليه به.

**ثانياً: موافقة اللفظ لقوانين العربية**

على الرغم من أن قواعد اللغة لم تكن قد أخذت شكلها المعروف، أو جُمعت في مؤلف بعينه، فإن عدداً غير قليل من تلك القواعد كان حاضرا في ذهن الخليل، وأشار إليها في معجم العين، بعض تلك القواعد أو القوانين تنتمي للجانب الصوتي، وبعضها للبنية أو التركيب. وبناء على تلك القواعد كان يحكم الخليل على اللفظ قبولا أو ردا، علوا في الفصاحة أو بُعدا عن سبيلها.

**1. موافقة اللفظ لتناغم الأصوات في العربية :**

لعل أظهر قانون صوتي كان الخليل يحكم به على الألفاظ في معجم العين؛ توافق أو تخالف أصوات بعينها في كلام العرب، وهو ما يُعرف لدى المحدَثين

بالتوارد والتنافي، وعلى أساسه كان يحكم كثيرا على المهمل والمستعمل في كلامهم، ومعلوم أن لفظ (مهمل) يتكرر كثيرا عند الخليل، نتيجة المنهج الذي اختطه لمعجمه[46]. وكذلك كان يفرق وفق هذا القانون – أو القوانين – بين اللفظ العربي الأصل وبين المولد والدخيل والمعرَّب والعامي.

فمن ذلك ما أشار إليه الخليل في عدة مواضع من معجم العين، من أن **حروف الحلق لا يأتلف بعضها وبعض في كلمة واحدة**، إلا في ألفاظ معدودة، أو بشروط محددة. واللافت للنظر أن حروف الحلق التي لا يأتلف بعضها وبعض في الألفاظ العربية، هي نفسها التي يكثر التبادل فيما بينها في النطق، وهناك عديد من ألفاظ المترادف والمشترك اللفظي في اللغة العربية نشأت نتيجة التبادل بين هذه الحروف بصفة خاصة، وما عنعنة تميم منا ببعيد، ومن ذلك قول الخليل: "وراق الماء يريق رَيْقًا وأرَقته أنا إراقة وهَرَقته، دخلت الهاء على الألف من قرب المخرج" [47]. وسبب كثرة التبادل فيما بينها ، وهو قرب المخرج، هو ذاته السبب في عدم ائتلافها في الغالب في الكلمة العربية الواحدة.

إن صعوبة ائتلاف تلك الأحرف بعضها وبعض – فيما يبدو– ناتج عن كونها تنتج جميعا من أقصى المخارج في الجهاز النطقي، وأن النطق بحرفين منها أو أكثر يمثل عبئا على المتكلم. إضافة إلى ذلك فإن حروف الحلق –باستثناء الهمزة– تندرج جميعا ضمن الأصوات الرخوة (الاحتكاكية)، وهي أصوات متمادة يجري معها النفَس ما دام في الرئتين هواء، وهو أمر يعسر تكراره من مخرج واحد في كلمة واحدة. ويصرح الخليل بسبب عدم ائتلاف حروف الحلق مع بعضها، حين يقول: "إن العَيْن لا تَأتَلِف والحاء في كلمة واحدة لقُرْب مَخْرَجَيْهما، إلا أنّ يُشْتَقَّ فِعلٌ من جمعٍ بين كلمتين، مثل حَيَّ على، كقول الشاعر:

**ألا رُبَّ طَيفٍ بَاتَ منك مُعانِقِي إلى أن دَعَا داعي الفَلاح فَحَيْعَلا**

يُريدُ: قال: حَيَّ على الفَلاح ... فهذا من النَّحت فهذا من الحُجَّةِ في قوْلِهم: حَيْعَلَ حَيْعَلَة، فإنها مأخوذة من كلمتين (حَيّ عَلى). وما وُجِدَ من ذلك فهذا بابُه، وإلاّ فإنّ العَين مع هذه الحُرُوف: الغين والهاء والحاء والخاء مُهْمَلاتٌ" [48].

فما ذكره الخليل قانون في إهمال العربية لبعض الألفاظ لعدم تناغم أصواتها، إلا أن هذا القانون له استثناء في الكلمات المنحوتة، ولها شواهد فصيحة مقبولة، ولهذا أخذت تلك الألفاظ مكانها في معجم العربية الأول.

وليس نحت الكلمة من كلمتين هو الاستثناء الأوحد في ائتلاف حروف الحلق بعضها وبعض، فهناك ألفاظ بعينها ذكرها الخليل، في مثل قوله: "أهملت الهاء مع الخاء في الثّلاثيّ الصّحيح إلاّ قولهم الهَبَيَّخةُ: الجارية النّارّة. وبالحِمْيَريّة: كلُّ جاريةٍ هَبَيَّخة ... لا توجد الهاء مع الغين إلا في هذه الحروف، وهي: الأهْيَغُ، والغَيْهَقُ، والهَيْنَغُ، والغيهب، والهِلْياغُ" [49].

ولمجيء العين بعد الهاء في كلمة واحدة شرط ، هو أن يفصل ما بينهما بحرف أو أكثر، قال الخليل: "يقال: عَيْهَرَتْ وهَيْعَرَتْ، وهذه الياءُ لازمةٌ، إلاّ أنّها لزِمَتْ لُزُوم الحرف الأصليّ، لأن العين بعد الهاء لا تأتلف إلا بفضل لازمٍ" [50].

وقد أورد بعد ذلك ألفاظا ينطبق عليها هذا الشرط، منها: " النُّهُوع: تَهَوُّع لا قَلْسَ معه، نَهَعَ نُهُوعا" [51]، وهذا اللفظ معناه التهيؤ للقيء.

هذا وقد تأتي العين أولا والهمزة بعدها، ونحتاج حينئذ إلى ذات الشرط، يقول الخليل: "والعِثْدَأْوَة: التواءٌ وعَسَرٌ في الرِّجْل. قال بعضهم: هو من العَداءِ، والنون والهمزة زائدتان، ويقال: هو بناء على فِنْعالة، وليس في كلام العرب كلمة تدخل العين والهمزة في أصل بنائها إلاّ في هذه الكلمات: عِنْدأوة وإمَّعة وعَباء وعَفاء وعَماء، فأمّا عَظَاءة فهي لغة في عَظَاية، وإن جاء منه شيء فلا يجوز إلاّ بفصل لازم بين العين والهمزة. ويقال: عِنْدَأوة: فِعْلُوة، والأصلُ أُميتَ فِعْلُهُ، لا يُدرى أمن عَنْدَى يُعْنَدي أم عدا يعدو، فلذلك اختلف فيه" [52].

أما اجتماع الهاء مع الهمزة فلعله الأكثر تسامحا في اجتماع حروف الحلق في لفظ واحد، قال الخليل: "والهاء قبل الهمزة لا تحسن إذا جاءت إلا في أول بناء الكلمة، فإذا فصل ما بينهما بحرف لازم حسنتا حيثما وقعتا" [53].

فالذي لا يحسن في اجتماع الهمزة مع الهاء هو مجيء الهاء قبل الهمزة في غير أول بناء الكلمة غير مفصول بينهما بفاصل، أما إذا جاءت الهاء قبل الهمزة في أول الكلمة فمقبول في اللفظ العربي، ويحسن أيضا إذا جاءتا في أي موضع وقد فُصل بينهما بفاصل.

والخليل يضع أيدينا على سبب هذا التآلف بين الهاء والهمزة على وجه الخصوص من بين حروف الحلق، يقول الخليل: "ولكنهم فرقوا بين تأنيث الفعل وتأنيث الاسم، فقالوا في الفعل: فعلت وفي الاسم: فعلة ، وإنما وقفوا عند هذه التاء بالهاء من بين سائر الحروف؛ لأن الهاء ألين الحروف الصحاح [54]، فجعلوا البدل صحيحا مثلها، ولم يكن في الحروف حرف أهش من الهاء؛ لأن الهاء نَفَس" [55]. ويقول في موضع آخر: "وإنما اختاروا الهمزة لأنها أقوى من سائر الحروف الجوفية" [56].

فإذا كان تقارب المخارج بين أحرف الحلق وكونها من الحروف الرخوة – باستثناء الهمزة– هو الذي جعل اجتماعها في حكم النادر في اللفظ العربي؛ فإن الهاء والهمزة، وإن كانتا من مخرج واحد هو الحنجرة، فإنهما تقفان طرفين بين حروف الحلق، حيث الهمزة هو الحرف الوحيد الشديد بين حروف الحلق، بينما سائرها رخو. ليس هذا فحسب، وإنما الهاء، ذلك الحرف الرخو هو ألين الحروف الصحاح، حيث إنه يشبه النَّفَس، ومن هنا كان مستساغا أن يجتمعا في لفظ واحد أكثر من غيرهما من حروف الحلق. يؤكد الخليل ذلك في قوله: "الهتُّ شِبْهُ العَصْر للصَّوْت، يُقالُ للبَكْر: يَهتُّ هتيتاً، ثم يَكِشُّ كشيشا، ثمّ يَهْدِرُ إذا بزل هديراً. ويقال: الهَمْز صوتٌ مَهتوتٌ في أقصَى الحَلْق، فإذا رُقِّهَ عن الهَمْز صار نفسا، تحوّل إلى مخرج الهاء، ولذلك استخفّتِ العربُ إدخال الهاءِ على الألف المقطوعة، يقال: أراقَ وهَراقَ، وأيهات وهيهات" [57]. ولعلّ صواب النص السابق: أراق وأهراق؛ حتى يستقيم تعليل الخليل في أن الهاء دخلت على الألف المقطوعة، في حين لا يوجد بين هراق وأراق إلا الإبدال فحسب. وهذا اللفظ بالذات استغرق حيزا غير قليل في مناقشات اللغويين في أصله [58].

وإذا كان الذين أتوا بعد الخليل وافقوه في بعض القيود التي وضعها لالتقاء حروف الحلق في الكلمة الواحدة، وخالفوه أو سكتوا عن بعضها؛ فإن الثابت – بصرف النظر عن قلة الأمثلة أو كثرتها– هو أن التقاء حرفين أو أكثر من حروف الحلق في الكلمة الواحدة، له قواعد، وليس باباً مفتوحا على مصراعيه، وألفاظهم على اختلافها تشي بهذا الأمر.

ونأتي إلى صورة أو قاعدة صوتية أخرى، وهي **استثقال العرب لاجتماع همزتين في كلمة واحدة**، وهي ظاهرة يندرج تحتها مسائل عديدة محل نقاش في لهجات العرب وقراءات القرآن الكريم وتاريخ تطور الهمزة أيضا، ولكن ليس هاهنا محل تفصيله، فنكتفي فقط بإيراد ما يخص موضوع استثقال اجتماع همزتين في الكلمة الواحدة. يقول الخليل: "والدُّؤابةُ دُؤابةٌ مَضفورةٌ من شَعْر، وكذلك موضعها من الرأس، وكذلك دُؤابةُ العِزِّ والشَّرَف، والجميع الدَّوائب، والقياس الدَّآئِب مثل دُعابة ودَعائب، ولكنّه لما التَقَتْ همزتان لم تكن بينهما إلاّ ألفٌ ليِّنةٌ ليَّنوا الأولى منهما؛ لأنّ العَرَبَ تَستَثقِل التِقاءَ همزتَين في كلمة واحدة" [59].

ومن تلك القواعد الصوتية المميزة للفظ العربي، التي اعتمدها الخليل في قبول الألفاظ أو ردها؛ أن **اللفظ العربي الرباعي أو الخماسي لابد أن يحتوي على حرف أو أكثر من حروف الذلق والحروف الشفوية** (اللام والنون والراء والفاء والباء والميم)، بمعنى أننا إذا وجدنا كلمة رباعية أو خماسية ليس فيها ولو حرف واحد من هذه الحروف، حكمنا بأنها غير عربية. قال الخليل في معجم العين: "فإن وردت عليك كلمةٌ رباعية أو خماسية مُعَرَّاة من حروف الذَّلَق أو الشفوية، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك؛ فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب، لأنك لست واجدا من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلا وفيها من حروف الذلق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر. قال الليث: قلت: فكيف تكون الكلمة المولدة المبتدعة غير مشوبة بشيء من هذه الحروف؟ فقال: نحو: الكَشَعْثَج، والْخَضَعْثَج، والْكَشَعْطَج، وأشباههن فهذه مولدات لا تجوز في كلام العرب؛ لأنه ليس فيهن شيء من حروف الذلق والشفوية فلا تقبلن منها شيئا وإن أشبه لفظهم وتأليفهم" [60]. وقد كرر الخليل ذلك في أكثر من موضع في معجم العين [61].

وهو يطبق ذلك بوصف قانونًا وحقيقة ثابتة على الألفاظ التي وردت في معجمه، وما يفتأ يرددها، من ذلك قوله: "الدُّعْشُوقةُ: دويبة شِبْهُ خُنْفُساء. وربَّما قالوا للصَّبِيَّة والمرأةِ القصيرة: يا دُعْشُوقةُ، تشبيهاً بتلك الدُّوَيْبة، وليستْ بعربيّةٍ مَحْضَةٍ لتَعْريتها من حروف الذلق والشفوية" [62].

والخليل حينما يجزم بهذه العلامة بأنه لا يوجد كلمة عربية لا يتحقق فيها ذلك، يستثني نحوا من عشر كلمات شواذ؛ يذكرها في قوله: "وأما البناء الرباعي المنبسط فإن الجمهور الأعظم منه لا يعرى من الحروف الذلق أو من بعضها إلا كلمات نحوا من عشر كنَّ شواذ ومن هذه الكلمات: العَسْجَدُ والقَسْطوس والقُداحِس والدُعشُوقةُ والهُدْعةُ والزُهْزُقةُ ... وليس في كلام العرب دُعشوقة ولا جُلاهِق ولا

كلمة صدرها (نر)، وليس في شيء من الألسن ظاء غير العربية، ولا من لسان إلا النَّثْور فيه تَثْور. وهذه الأحرف قد عَرَين من الحروف الذلق ولذلك نَزَرن فقللن، ولولا ما لزمهن من العين والقاف ما حسن على حال" (63).

ويذكر الخليل قاعدة أخرى، يجعل منها معيارا لمعرفة الألفاظ، وهي أن **ما زاد على خمسة أحرف لابد أن يكون فيه زيادة عن الأصل**، قال الخليل: "القَرَعْبَلانة: دُويبة عريضة مُحْبَنْطِئة، وما زاد على قرعبل فهو فضل ليس من حروفها الأصلية. ولم يأت شيء من كلام العرب يزيد على خمسة أحرف إلا أن تلحقها زيادات ليست من أصلها، أو يوصل حكاية يحكى بها، كقول الشاعر:

**فتفتحه طورًا وطورًا تُجِيفه فتسمعُ في الحالين منه جَلَنْبَلق**

يحكي صوت باب في فتحه وإصفاقه، وهما حكايتان: جلن على حدة وبلق على حدة. وقول الشاعر في حكاية جري الدواب:

**جَرَتِ الْخَيْلُ فقالت حَبَطَقْطِق حَبَطَقْطِق**

وإنما هو إرداف، كما أردفوا الْعَصَبْصَب وإنما هو من الْعَصِيب" (64).

فلا يوجد كلمة عربية فيها أكثر من خمسة حروف أصول، وما جاء على ذلك فهو لا يعدو أن يكون حكاية صوتين رُكِّبا معا، أو إرداف، فلفظ (جَلَنْبَلَق) كل حروفه أصول، ولكنها ليست أصول لفظ واحد. أما (حَبَطَقْطِق) ففيه إرداف للطاء والقاف الأخيرتين للطاء والقاف السابقتين عليهما؛ زيادة في إيضاح صوت جري الخيل. ومما حسنه ما جاء في ثنايا هذا البحث عن الخليل من أن المضاعف من الأبنية المستحسنة عند العرب.

ومن القوانين التي وضعها الخليل أن **كلّ فعل رباعي ثقل آخره فإن تثقيله معتمد على حرف من حروف الحلق**، يقول الخليل في ذلك: "الدِّعْلِبَة: الناقة الشديدة الباقية على السير، وتجمع على دَعالِب ... وإنما اشتق من الدِّعْلِب. وكل فعل رباعي ثُقِّل آخرُه فإن تثقيله معتمد على حرف من حروف الحلق" (65).

ومن تلك القواعد الصوتية التي تمثل مقاييس للحكم على اللفظ، أو بيان أصله العربي من العجمي؛ أن **كل صاد قبل القاف يمكن إبدالها سينا**، وهذا هو الأصل في اللفظ العربي عند الخليل، أنه يمكن إبدال السين من الصاد إذا كانت الصاد قبل القاف، ولا يتخلف إلا في مواضع قليلة.

يقول الخليل: "ولا تنكر السين في كل صاد تجئ قبل القاف"(66). وهو يوضح في موضع آخر أن جواز إبدال الصاد قبل القاف سينا لا يعني أنه مستحسن في كل موضع، يقول الخليل: "الصَّقْع: الضرب ببسط الكف، صقعت رأسه بيدي، والسين لغة فيه. والديك يَصقَع بصوته، والسين جائز. وخطيب مِصْقَع: بليغ، وبالسين أحسن. والصَّقِيع: الجليد يَصقَع النبات، وبالسين قبيح! والصَّوْقَعة من العمامة والرداء ونحوهما: الموضع الذي يلي الرأس، وهو أسرع وسخا، وبالسين أجود. والصَّوْقَعَة: وَقبَة الثريد، وبالسين أحسن. والصقع: ناحية من الأرض أو البيت، والصاد قبيح، والصُّقْع: ما تحت الرَّكِيَّة وحولها من نواحيها، والجمع الأصقع. والأصقع من العقبان والطير: ما كان على رأسه بياض، باللغتين معا ... قال

الخليل: كل صاد قبل القاف إن شئت جعلتها سينا، لا تبالي متصلة كانت بالقاف أو منفصلة، بعد أن تكونا في كلمة واحدة. إلا أن الصاد في بعض الأحيان أحسن والسين في مواطن أخرى أجود" [67]. وهذا قانون صوتي مطرد شائع في معجم العين [68].

واللافت للنظر أنه لا يجوز العكس، أي أن الصاد بعد القاف لا يجوز إبدالها سينا، إلاّ في مواضع قليلة أيضا. يقول الخليل: "والقاصعاء: جُحْر اليربوع الأول الذي يدخل فيه، اسم جامع له، ولا تجوز السين في الكلمة التي جاءت القاف فيها قبل الصاد إلا أن تكون الكلمة سينية لا لغة فيها للصاد" [69].

ومعنى قول الخليل هو أن الكلمة التي يوجد فيها سين قبل القاف، نحكم بأن تلك السين ليست مبدلة من صاد، وإنما هي أصل في الكلمة، ونجد الخليل يطبق لنا هذه القاعدة حين يقول: "القَسْب: تمر يابس يتفتت في الفم، والصاد خطأ" [70]، لأنه لو كان أصل الكلمة (القَصْب) لما جاز أن تبدل الصاد فيها سينا. وقد حاولت استنتاج العلة الصوتية من ذلك، بالرجوع إلى وصف نطق كل من الأصوات الثلاثة (السين والصاد والقاف)، مع الوضع في الاعتبار اختلاف القدامى والمحدثين في وصف القاف؛ فلم أرجع من ذلك بشيء يصلح للاعتماد عليه، فلم يبق إلا قبول تلك العلامة التي استنبطها الخليل من الكلام العربي كما هي إلى أن نكتشف سر ذلك عند الخليل.

ولكن هذا المعيار –ككل قاعدة– له شواذ، يقول الخليل: "والقريص لغة في القريس" [71]، هاهنا لدينا قاف بعدها صاد، ووجدنا أن السين لغة في ذلك اللفظ. من الممكن أن يكون أصل الكلمة بالسين وأبدلت الصاد من السين، ويجوز أن يكون ذلك مسموعاً عن العرب، خلافاً للمعهود في اللفظ العربي.

ومن تلك القواعد المقاييس عند الخليل أنه **ليس بعد الدال زاي في كلام العرب**، يقول الخليل: "المُهَنْدِس: الذي يُقدِّر مجاري القُنِيّ ومواضعها حيث يحتفر، وهو مشتق من الهندزة، فارسي، صيرت الزاي سينا لأنه ليس بعد الدال زاي في شيء من كلام العرب" [72]. فهذا لفظ غير عربي ألبس ثوبا عربيا، بعد تعديله تعدلا طفيفا، ليصبح موافقا للذوق العربي في صياغة الألفاظ.

ومن تلك القواعد أن **القاف والكاف لا يأتلفان في كلمة واحدة**، يقول الخليل: "القاف والكاف لا يجتمعان في كلمة واحدة، إلا أن تكون الكلمة معربة من كلام العجم" [73]. وقال أيضاً: "القاف والكاف لا يأتلفان" [74].

ومنها **أن الجيم لا تأتلف مع القاف والكاف**، وقد بيَّن الخليل ذلك في قوله: "القاف والكاف لا يجتمعان في كلمة واحدة، إلا أن تكون الكلمة معربة من كلام العجم، وكذلك الجيم مع القاف لا يأتلف إلا بفصل لازم، وغير هذه الكلمات المعربة وهي: الجُوَالِق والقَبَج ليستا بعربية محضة ولا فارسية" [75].

وقال في موضع آخر: "القاف والكاف لا يأتلفان، والجيم لا تأتلف معهما في شيء من الحروف، إلاّ في أحرف معربة قد بينهما في أول الباب الثاني من القاف، ولا تأتلف مع القاف والجيم إلا جلق ومع السين إلا جوسق، وجلق اسم موضع"[76].

ومن تلك القواعد أيضا **أن الضاد مع الصاد لا تدخلان معا في كلمة عربية،** قال الخليل في أولّ حرف الضاد: "الضاد مع الصاد معقوم لم تدخلا معا في كلمة من كلام العرب، إلا في كلمة وُضعت مثالا لبعض حساب الجمل وهي: صعفض، هكذا تأسيسها، وبيان ذلك أنها تفسَّر في الحساب على أن الضاد ستون والعين سبعون والفاء ثمانون والضاد تسعون، فلما قبحت في اللفظ حُولت الضاد إلى الصاد فقيل: صعفص" (77).

وفي العين قواعد صوتية عدة على غرار ما سبق ذكره، اتخذها الخليل مقاييس للحكم على اللفظ، نتبين من خلالها إن كان عربي الأصل، أو معربًا، أو دخيلا، أو مولّدًا، ومن تلك القواعد: أن الغين لا تأتلف مع الكاف، ولا يوجد لفظ عربي صدره (نر)، والكاف بعد الضاد بناء لا يستحسنه العرب إلا مفصولا بينهما بحرف لازم أو أكثر، وتاء الافتعال بعد الصاد أو الضاد أو الظاء تقلب طاء، ولا يوجد في بناء كلام العرب ذال بعدها تاء، والطاء والتاء لا يدخلان معا في كلمة واحدة، وما لم يكن ثانيه نونا لا تضم العرب صدره، ولا يلتقي في كلمة عربية حرفان مثلان في حشو الكلمة إلا بفصل لازم، والمضاعف بناء يستحسنه العرب أيًّا كانت حروفه ، إلى غير ذلك من القواعد (78).

**2. موافقة اللفظ لأحكام الصرف وأبنية العربية:**

وهذا مقياس أمثلته شائعة في معجم العين، وهو قريب من المقياس الأول؛ لكون بنى الكلمات تتكون من أصوات. ومن هذه الأحكام التي تمثل قواعد يعتمد عليها الخليل في الحكم عليه أن **أبنية المضاعف تأتي على فُعْلَل أو فُعْلُول أو فِعْلِل أو فِعْلِيل** قال الخليل: "والقَصْقَاص: نعت من صوت الأسد في لغة، والقَصْقاص نعت للحية الخبيثة، ولم يجئ في بناء المضاعف على وزن فَعْلال غيره، وإنما حد أبنية المضاعف على زنة فُعْلَل، أو فُعْلُول، أو فِعْلِل، أو فِعْلِيل، مع كل ممدود ومقصور مثله. وجاءت كلمات شواذ منها: ضُلْضِلة وزُلْزل وقَصْقاص وأبو القلنقل والزِّلزال، وهو أعمها؛ لأن مصدر الرباعي يحتمل أن يبنى كله على فِعْلال، وليس بمطرد، وكل نعت رباعي فإن الشعراء يبنونه على فُعَالِل، مثل قُصَاقِص" (79).

فالذي جعل الخليل يصف ضلضلة وأخواتها بالشذوذ أنها خالفت القاعدة الصرفية التي أقرها، وهي أن أبنية المضاعف تأتي على فُعْلَل أو فُعْلُول أو فِعْلِل أو فِعْلِيل.

ومن تلك القواعد أن **ما جاء من بناء الرباعي على مثال (فعلليل) يفتح صدره** ، قال الخليل: "والعَرْبَسِيس بفتح العين أصوب من كسرها ؛ لأن ما جاء من بناء الرباعي على مثال (فَعْلَلِيل) يفتح صدره، مثل سَلْسَبِيل وأشباه ذلك، وإنما كسرت عين عِرْبِسِيس على كسرة عِرْبِس" (80).

فالتفضيل بلفظ "أصوب" هاهنا معتمد على قاعدة صرفية قررها الخليل، بناء على استقرائه للغة العرب.

ومنها أن **ما جاء من الناقص على (فَعِلَة) فإن التخفيف فيه أحسن،** قال الخليل: "القَذَى: ما يقع في العين، وقَذِيَت عينه تَقْذَى قَذىً فهي قَذِيَةٌ (مخفف)،

ويقال: قَذِيَّةٌ بتشديد الياء. وما جاء من الناقص على فَعِلة فالتخفيف فيه أحسن نحو: رجل هَوٍ وامرأة هَوِيَة أي صاحب هوى" (81).

فهاهنا كذلك استخدم الخليل التفضيل بلفظ "أحسن" بناء على القاعدة الصرفية المقررة.

ومنها أن **العرب تحذف الهمزة فيما غُيِّر من الفعل وفيما زاد من الفعل في أفعل واستفعل،** يقول الخليل: "وأما البصر بالعين فهو رؤية إلاّ أن تقول: نظرت إليه رأي العين، وتذكر العين فيه، وما رأيته إلا رأيه واحدة، قال ذو الرمة:

**إذا ما رآها رأيةً هِيضَ قلبه بها كانهياض المتعب المتتمم**

والعرب تحذف الهمزة فيما غُيِّر من الفعل في قولك: ترى ويرى ونرى وأرى ونحوه، وفيما زاد من الفعل في أفعل واستفعل، وتهمز فيما سوى ذلك. إلا أنهم يقولون: أرْأت الناقة والشاة أي: استبان حملها، وتقول للذي يريك شيئا فهو مُرْءٍ والناقة مُرئية، وإن شئت خففت ولينت الهمزة، والشاعر إذا احتاج إلى تثقيله ثقل، كما قال:

**وأبدت البيض الحسان أسوقا غــير مَــريَّــاتٍ ولكن فرقــا**

وتقول: رَأَيْت فلانا تَرْئِية إذا رَأَيْتَه المرآة لينظر فيها.

واعلم أنّ ناساً من العرب لا يرون أن يهمزوا الهمزة الأولى من الرئاء، كراهية تعليق ألف بين همزتين، ولذلك قالوا: ذؤابة فهمزوا، ثم جمعوا الذآئب بلا همز؛ كراهية الذآب. وأما من همز الرئاء فمن أجل المدة التي بعد الألف ليس من بعدها شيء يعتمد عليه، فقد يسقط في الوقوف وفي اضطرار الشعر فيما يقصرون من الممدود، ولذلك جاز الهمز فيها ولم يجز في الذوائب. واعلم أن ناسا من العرب لما رأوا همزة يرى محذوفة في كل حالاتها، حذفوها أيضا من رأي في الماضي، وهم الذين يقولون ريت" (82).

فهذه قاعدة صرفية قررها الخليل، وبناء عليها يبني أحكاما على ظاهرة لغوية شائعة في الكلام العربي، يستطيع المرء من خلالها الحكم على طائفة كبيرة من الألفاظ بالصحة أو الشذوذ، بالصواب أو الخطأ.

ومنها أن **أفْعَل لا يجمع على فِعَال إلاّ في الشاذ،** يقول الخليل: "رجل أعجف وامرأة عجفاء، وتجمع على عِجَاف، ولا يجمع أفْعَل على فِعَال غير هذا، رواية شاذة عن العرب، حملوها على لفظ سِمَان" (83).

فالذي جعل لذلك الجمع الشاذ مساغا هو موافقته لصورة بنية عربية صحيحة، مثّل لها الخليل بلفظ (سمان)، ولولا تلك الموافقة لما ساغ أن يأتي هذا الجمع الشاذ.

ومنها أنه **ليس من كلام العرب كلمة صدرها مضموم وعجزها مفتوح إلا ما جاء من البناء المرخم،** يقول الخليل: "السُّرْفُع: شراب لأهل الحجاز من الشعير والحبوب، قد لهجوا به. وهذه الكلمة حبشية وليست من كلام العرب، وبيان ذلك أنه ليس من كلام العرب كلمة صدرها مضموم وعجزها مفتوح، إلاّ ما جاء من البناء المرخم نحو: الدُّرَحْرَحة والخُبَعْثَنَة" (84).

ومنها **ليس في الكلام فُعُّول غير سُبُّوح وقُدُّوس**، قال الخليل: "والسُّبُّوح القُدُّوس هو الله، وليس في الكلام فُعُّول غير هذين"[85].

ومنها أن **فَعُول وفَعِيل لا يُجمع على فَعَل إلا في أربع كلمات**، قال الخليل: "والأفِيق: الأديم إذا فرغ من دباغه وريحه فيه بعد، والجميع: أفق، وهو في التقدير مثل: أدِيم وأدَم، وعَمُود وعَمَد، وإهَاب وأهَب. ليس فَعُول ولا فَعِيل على فَعَل غير هذه الأحرف الأربعة"[86].

ومنها أن **كلّ ياء زائدة في آخر الاسم تسقط عند واو الجمع ولم تعقب فتحة**، قال الخليل: "وعِيسَى اسم نبي الله صلوات الله عليه، يجمع عِسُون بضم السين والياء ساقطة وهي زائدة، وكذلك كل ياء زائدة في آخر الاسم تسقط عند واو الجمع ولم تعقب فتحة. فإن قلت: ما الدليل على أن ياء عيسى زائدة؟ قلت: هو من العَيَس وعيسى شبه فُعْلَى وعلى هذا القياس موسى"[87].

وبصرف النظر عن مسألة افتراض الخليل أصلا عربيا لاسمي النبيين الكريمين عيسى وموسى؛ فإنه قعَّد قاعدة نستطيع أن نحكم بها على صواب أو خطأ بعض الألفاظ التي تأتي على صيغة الجمع وآخرها ياء، وهي ما أُطلق عليه بعد ذلك مصطلح (الاسم المنقوص) فـ(قاضي) وما أشبهها من ألفاظ تُجمع وفق تلك القاعدة على (قاضون)، وهذا مما لا خلاف عليه. وهو بيَّن أن جمع (عيسى) على (عسون) إنما هو من ذلكم الباب؛ أي حذف ألف المقصور عند الجمع.

ومنها أنه **لم يسمع مما في صدره واو إلا ويح وويس وويل وويه**، قال الخليل: "أما الويح ونحوه مما في صدره واو، فلم يسمع في كلام العرب إلا وَيْح ووَيْس ووَيْل ووَيْه"[88].

ومراد الخليل من ذلك أنه لا توجد كلمات على هذا الوزن صدرها واو وبعدها ياء إلا تلكم الكلمات؛ وإلاّ فإن هناك كلمات كثيرة مبدوءة بالواو، وعلى وزن الكلمات المذكورة، مثل: وَجْد ووَرْد وأشباههما.

ومنها أنه **ليس في كلام العرب رباعية مختلفة الحروف على فَعْلال**، قال الخليل: "الكَشْخان: الدَّيُّوث، وهو دخيل لأنه ليس في كلام العرب رباعية مختلفة الحروف على فَعْلال، ولا يكون إلا بكسر الصدر، غير كَشْخان فإنه يفتح، فإن أعرب قيل كِشْخان على فِعْلال[89]. ويقال للشاتم: لا تُكَشِّخ فلانا"[90].

ومنها أنه **ليس للعرب كلمة على بناء (فَعَّل)**، قال الخليل: "البَقَّم: شجرة، وهو صِبْغٌ يُصبغ به، قال:

**كمِرْجَلِ الصَّبَّاغِ جاشَ بَقَّمُهْ**

وإنما علمنا أنه دخيل لأنه ليس للعرب كلمة على بناء (فَعَّل)، ولو كانت عربية البناء لوجد لها نظير، إلاّ ما يقال من بَدَّر وخَضَّم، وهم بنو العنبر بن عمرو بن تميم"[91].

ومنها أنه **ليس في كلام العرب فَعْيَل إلا وصدره مكسور**، قال الخليل: "وطريق مَهْيَع: مَفْعَل من النَّهَيُّع، وهو الانبساط. ومن قال: فَعْيَل فقد أخطأ؛ لأنه ليس في كلام العرب فَعْيَل إلا وصدره مكسور، نحو: حِذْيَم وعِثْيَر"[92].

ومنها أن **ليس في كلام العرب فَعَال في صدرها ياء مكسورة** ، قال الخليل:

"يَعاطِ: زجرُك الذئبَ، إذا رأيته قلت: يَعاطِ يَعاطِ .... وبعض يقول: يعاط، وهو قبيح لأن كسر الياء زاده قبحا، وذلك أن الياء خلقت من الكسرة، وليس في كلام العرب فَعال في صدرها ياء مكسورة في غير اليَسار بمعنى الشمال، أرادوا أن يكون حذوهما واحدا، ثم اختلفوا فمنهم من يهمز فيقول: إسار، ومنهم من يفتح الياء فيقول: يَسار، وهو العالي من كلامهم" (93).

ومنها أنه **ليس في كلام العرب (فَعْيَل)**، قال الخليل: "ضَهْيَد كلمة مولدة؛ لأنها على بناء فَعْيَل، وليس فَعْيَل من بناء كلام العرب" (94).

ومنها أنه **ليس في كلام العرب فَعِل**، قال الخليل: "وأتان أيد: في كل عام تلد، وقيل: الإيد: الوحشية، ويقال: أبلٌ أيدٌ، وليس في كلام العرب فَعِل (95) إلا أن يتكلف متكلف فيبني كلمة محدثة على فِعِل فيتكلم بها، فأما ما جاء عن العرب فهو الذي جمعناه، ويقال: إبْلٌ وخِطْبٌ ونِكْحٌ" (96).

ومنها أن **الاسم الدال على المفرد لا يجيء على فُعُولة إلاّ في المصادر**، قال الخليل: "الأُرُومة: أصل كل شجرة، وأصل الحسب: أُرُومَته، والجميع: أروم وأرُومات، وأروم الأضراس: أصول منابتها. والأُرُومة بضم الألف غلط؛ لأنها اسم واحد، ولا يجيء اسم واحد على فُعُولة إلا في المصادر" (97).

ومنها أنه **ليس في كلام العرب اسم على وزن فُعِل إلا الشاذ**، قال الخليل: "الوَعِل وجمعه الأوعال، وهي الشاء الجبلية، وقد استوعلت في الجبال، ويقال: وَعِل ووَعْل، ولغة للعرب: وُعِل بضم الواو وكسر العين، من غير أن يكون ذلك مطردا؛ لأنه لم يجئ في كلامهم فُعِل اسما إلا دُئِل، وهو شاذ" (98).

إلى غير ذلك من القواعد الصرفية الكثيرة التي قعَّدها الخليل، واعتمدها للحكم على الألفاظ بالرد أو القبول أو التفضيل (99). وليس غرضنا هاهنا استقصاء تلك القواعد، ولكن الغرض اكتشاف معايير الخليل في الحكم على الألفاظ.

**ثالثاً: القياس:**

يعتمد الخليل القياس معياراً من معايير الحكم على الألفاظ، وهو مصطلح مستخدم بكثرة في النحو والصرف من أول وضعهما، والمقصود به عندهم استنباط مجهول من معلوم، من خلال مقارنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال (100). وحينما نشأت مدرستا البصرة والكوفة اختلفتا في حدود القياس، حيث اقتصر البصريون على جواز القياس على المشهور الشائع، في حين أجاز الكوفيون القياس على القليل أو النادر (الشاذ). وفي القرن الرابع الهجري نادى أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني بالتوسع في القياس، واشتهر عنهم أن "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب".

وعلى الرغم من هذا الخلاف، فإن النحاة واللغويين في كل العصور يكادون يُجمعون على قبول المطرد سماعا وقياسا، فهو أصل اللغة، ورفض الشاذ في القياس والسماع. أما المطرد في السماع الشاذ في القياس، والمطرد في القياس الشاذ في السماع، فقد ظلا موضع خلاف وجدل، منهم من يضيق دائرة القياس ومنهم من يتوسع فيه. وحديثا أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بإجازة القياس في

الألفاظ والصيغ ولكن وفق ضوابط محددة [101].

وحين نطالع معجم (العين) نجد أن مصطلح القياس عند الخليل يأتي على معانٍ أربعة، كما يلي:

**1. القياس بمعنى اتفاق الوزن:**

فقد يطلقه الخليل ويقصد به اتفاق الوزن بين لفظين، وذلك مثل قوله: "وعِضَةٌ أيضاً على قياس عِزَةٍ، تُحْذَفُ منها الهاءُ الأصليَّةُ كما حُذِفتْ من الشَّفةِ، ثمَّ رُدَّتْ في الشِّفاهِ" [102]. ومثل: "وبناء عِيسَةٍ: فُعْلة على قياس كُمْثَةٍ وصُهْبَة، ولكنْ قُبِح الياءُ بعد الضمّة فكُسِرَتِ العين على الياء" [103]. ومن أمثلته كذلك: "والصَّلْعَةُ: موضع الصَّلَع من الرأس حيث يُرى، وكذلك النَّزَعَة والجَلَحَة ونحوه رأيتهم يخففونه، ويجوز تثقيله في الشّعر على قياس الكَشَفَة والقَزَعَة فإنّهما يثقّلان، هكذا جاءت الرواية" [104]. فالقياس في الأمثلة السابقة وأشباهها يعني أن كلا اللفظين على وزن واحد.

ويدخل تحت هذا النوع من القياس ما يعبر عنه الخليل بلفظ (الحمل) ومشتقاته، يقول الخليل: "رجل أعجف وامرأة عجفاء وتجمع على عجاف ولا يجمع أفْعَل على فِعَال غير هذا رواية شاذة عن العرب حملوها على لفظ سِمان" [105]. فلفظ (عجاف) رواية شاذة، وما جعلها مقبولة أن العرب حملوها، يعني قاسوها، على لفظ (سمان)، فكلاهما على وزنٍ واحد، وينتميان إلى حقل دلالي واحد، حيث إنهما لفظان متضادان، تجاورا في العديد من السياقات والشواهد، وعلى رأسها القرآن الكريم، وذلك في قوله تعالى﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾ [سورة يوسف 43/12].

**2. القياس بمعنى المشابهة في المعنى:**

وهذه هي الدلالة الثانية للقياس عند الخليل، ففي تعليقه على بيت شعر لأبي محمد الفقعسي :

**بحيثُ يَعْشُشُ الغُرابُ البائضُ**

يقول الخليل: "قال البائض وهو ذكرٌ، فإن قالَ قائل: الذكر لا يبيض، قيل: هو في البيض سببٌ ولذلك جعله بائضاً، على قياس والِد بمعنى الأب، وكذلك البائض، لأنَّ الوَلَدَ من الوَالِدِ، والوَلَد والبَيْض في مذهبه شيء واحد" [106]. فالقياس هاهنا في أن إطلاق لفظ البائض على الذكر مع أنه لا يبيض جائز، كما يصح إطلاق لفظ الوالد على الأب مع أنه لا يلد. وهذا النوع من القياس قليل في معجم العين.

ولعل مسألة إجازة لفظ أو تركيب بداعي المشابهة في المعنى، كان المفتاح للنحويين فيما بعد بجواز تضمين الفعل أو المشتق معنى فعل أو مشتق آخر، وإعطائه حكمه بالتالي، وهو أمر مشهور، كما فسروا مثلا تعدية الفعل (أذاعوا) بالباء قوله تعالى﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾ [النساء 83/4] فقد ضمنوا (أذاعوا) معنى (تحدثوا) فعُدي بالباء ، مع أنه يتعدى بنفسه في أكثر

التراكيب المروية عن العرب، وقد استفاد مجمع اللغة العربية بالقاهرة من هذا المنحى في التوسع في بعض أنواع القياس [107].

### 3. القياس بمعنى وحدة القاعدة:

وأحيانا أخرى يستخدم الخليل لفظ القياس للدلالة على اتحاد القاعدة بين لفظين أو بين تركيبين، والغالب أن يكون ذلك على مستوى الألفاظ، نظرا لأن (العين) معجم أساس بنائه الألفاظ المفردة، ويكون مصطلح (قياس) حينئذ مرادفاً لمصطلح (قاعدة)، فحينما يقول الخليل في هذا الصنف "قياسه كذا"، أي: "قاعدته كذا" . وهذا المفهوم للقياس هو الأكثر شيوعاً لدى اللغويين القدامى حينما يُطلق مصطلح القياس.

وهذا النوع كثير التردد كذلك في معجم الخليل، ومن أمثلته: "والعرب لا تقول: وَدَعتُهُ فأنا وادع، في معنى تركتُه فأنا تارك. ولكنّهم يقولون في الغابر: لم يدع، وفي الأمر: دعْه، وفي النّهي: لا تدعه، إلاّ أن يُضطّر الشّاعرُ، كما قال:

**وكانَ ما قدّموا لأنفُسِهِمْ أكْثَرَ نفعاً منَ الّذي وَدَعُوا**

أي تركوا، وقال الفرزدق:

**وعضّ زمان يا ابن مروان لم يَدَعْ من المال إلا مُسْحَتٌ أو مُجَلَّفُ**

فمن قال: لم يدع، تفسيره: لم يترك، فإنّه يضمر في المسحت والمجلف ما يرفعه مثل الذي ونحوه، ومن روى: لم يُدَعْ في معنى: لم يُتْرَكْ، فسبيلُه الرّفعُ بلا علّة، كقولك: لم يُضْرَبْ إلاّ زيدٌ، **وكان قياسُه:** لم يُودَعْ، ولكنّ العربَ اجتمعتْ على حذف الواو فقالتْ: يَدَع، ولكنّكَ إذا جَهلْتَ الفاعل تقول: لم يُودَعْ ولم يُوذَرْ، وكذلك جميعُ ما كانَ مِثْلَ يودع، وجميع هذا الحدّ على ذلك. إلاّ أنّ العرب استخفّت في هذين الفعلين خاصّة لما دخل عليهما من العلّة التي وصفنا فقالوا: لم يُدَعْ ولم يُذَرْ في لغة، وسمعنا من فصحاء العرب من يقول: لم أَدَعْ وراءً، ولم أَذَرْ وراءً"[108].

ومثله: "والعَشَى- مقصوراً- مصدر الأعشَى، والمرأة عَشْواءُ، ورجال عُشْوٌ، والأعشى هو الذي لا يبصر باللّيل وهو بالنّهار بصير، وقد يكون الذي ساء بَصَرُه من غير عمىً، وهو عَرَض حادثٌ ربّما ذهب. وتقول: هما يَعْشَيان، وهم يَعْشَوْن، والنّساء يَعْشَيْنَ، والقياس الواو، وتعاشَى تعاشياً مثله، لأنّ كلّ واوٍ من الفعل إذا طالت الكلمة فإنّها تقلب ياءً" [109].

ومن ذلك أيضاً قول الخليل: "قال أبو ليلى: نواحي الفَرس كلّها شعبه، أطرافه: يداه ورجلاه. يقال: فَرسٌ أشعبُ الرّجليْن أي: فيهما فجوة، وظبيٌ أشْعَبُ: متفرقٌ قرناه متباينان بينونة شديدة. قال أبو دواد:

**وقُصْرَى شَنَجِ الأنسا ءِ نبّاج من الشُّعُبِ**

يصف الفرس -يعني من الظباء الشُّعْب- **وكان قياسه** تسكين العين على قياس أشعب وشُعْب مثل أحمَرَ وحُمْر، ولحاجته حرَّك العين، وهذا يحتمل في الشعر"[110].

فلفظ القياس في الأمثلة السابقة مرادف للفظ القاعدة اللغوية. وفي المثال

الأخير، الذي جعل الخليل يقضي بأن (الشَّعُب) بضم العين من الضرورات الشعرية، وأنّ الأصل إنما هو بتسكين العين؛ إنما هو القياس بمعنى القاعدة اللغوية.

وقد يستخدم الخليل لفظ القياس بين الألفاظ بمعنى اتحاد القاعدة فيها، **دون أن يأتي بلفظ القياس صراحة**، ومن ذلك قوله: "الجَدْعُ: قطع الأنف والأذن والشفة، جدَعْتُه أَجْدَعُهُ جَدْعا وهو مجدوع وأنا جادع. وإذا لزمت النعت فهو أجدع والأنثي جدعاءُ. وبه جَدْعٌ، ولا يقال: قَطْع. ولا يقال: قد جَدِعَ ولكن جُدِعَ، ألا ترى أنك تقول: رجل أقطعُ وبه قطع، ولا يقال قطِع" [111].

وكما يقيس الخليل بين الألفاظ المتشابهة، **فقد يكون القياس للدلالة على الاتحاد أو المشابهة بين التراكيب**، وإن كانت أمثلته قليلة في معجم العين، ومنه: "قُلتُ للخليل: أليسَ تزعمُ أنَّ العَرَبَ العاربة لا تقول: إنّ رجلاً في الدار، لا تَبدأ بالنكرة ولكنّها تقول: إن في الدار رجلاً، قال: ليس هذا على قياس ما تقول" [112].

ومنه قول الخليل: "ومن رفع فقال: بُعْدٌ له وسُحْقٌ يقول: هو موصوف وصفته قوله له، مثل: غلامٌ له، وفرسٌ له، وإذا أدخلوا الألف واللام لم يقولوا إلاّ بالضمّ، البُعْدُ له والسُحْقُ له، والنصب في القياس جائز على معنى أنزل الله البعدَ له والسحقَ له" [113]. فالشاهد هو تعليقه على لغة (بعد له وسحق) بالرفع، وقوله إن النصب فيها يجوز في القياس على تقدير محذوف، وهو هنا يقيس على التراكيب النحوية المشابهة، بمعنى أنه يطبق قاعدة مطردة.

وعلى العكس من هذه الدلالة، فقد يذكر الخليل لفظ "**على غير قياس**" أو نحوها من التعبيرات، للدلالة على ما له شاهد من الرواية أو السماع، ولكنه مخالف للقواعد المعروفة، مثال ذلك قوله: "وامرأة مُكَنَّعَة، والفعل كَنَعَت تَكْنَعُ كُنُوعاً. قال أبو أحمد: مُكَنَّعَةٌ على غير قياس وعسى أن تكلمت به العرب. وعن غير الخليل: لبَن مُكَنَّع، أي: قد ظهر زُبْدُهُ فوقه" [114].

وكقوله: "الأحجار: جمع الحَجَر. والحِجارة: جمع الحَجَر أيضاً على غير قياس، ولكن يَجْوزُ الاستحسان في العربية كما أنه يجوز في الفقه، وترك القياس له كما قال:

**لا ناقصي حسب ولا أيد إذا مُدَّتْ قِصارَهْ**

ومثله المِهارة والبِكارة والواحدةُ مُهْرٌ وبَكْرٌ" [115].

فألفاظ الحجارة والمهارة والبكارة ألفاظ جاءت على غير قياس، يعني خلافاً للقاعدة المستقرة، ولكنها وردت عن العرب، فلذا جازت ووجدت لها مكانا في الكلام العربي الفصيح.

وأحياناً يستخدم الخليل تعبير "**وكان قياسه كذا**"، للدلالة على شذوذ اللفظ ومخالفته القواعد، ولكنه استمدّ صحته من الرواية أو السماع، وذلك مثل: "والفَيْحُ : مصدر الأَفْيَح، وهو كلّ مَوْضِع واسع، وقد فاحَ يَفاحُ فَيَحاً، وكان قياسه: فَيِحَ يَفْيَحُ"[116]. فهو تعبير يُفهم منه شذوذ ( فاح يفاح ) بدلالة المخالفة.

### 4. القياس بمعنى استنباط الجديد:

دلالات القياس التي سبق ذكرها في معجم العين – أعني اتفاق الوزن، أو

المشابهة في المعنى، أو اتحاد القاعدة – ليس عليها خلاف أو اعتراض ذو بال بين اللغويين. وكما سبق القول فقد كان المختلف عليه فيما يخص القياس، هو القياس على الشاذ من اللغات. وفي معجم (العين) نرى دلالة أخرى لمصطلح القياس، وهي بمعنى استنباط الجديد من الصيغ أو التراكيب أو الدلالات التي لم تُسمع عن العرب، وذلك استناداً إلى ما ذهب إليه بعضهم من أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب [117].

وظهور هذا المعنى عند الخليل يعني إعادة النظر فيما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس رحمه الله، من أنّ المتقدمين من علماء العربية كان القياس عندهم يعني القواعد، وأنّ القياس بمعنى استنباط شيء جديد في صورة صيغ ودلالات وتراكيب لم تُسمع عن العرب ولكنها تجري على سننهم في الكلام؛ عرفه العلماء في أواخر القرن الثالث، وأنه لم يكن مألوفا لدى سيبويه ولا معاصريه، ثم بلغ ذروته عند أبي علي الفارسي وابن جني في القرن الرابع، وكان ذلك محل نـــزاع وخلاف بين العلماء[118]، وأنه لـــم يكن يخطر ببال أحد من هؤلاء العلماء – يقصد المتقدمين– أن يستنبط جديداً في اللغة كصيغة أو تركيب أو دلالة [119].

فقد عرف الخليل هذه الدلالة للقياس، وأشار إليها في عدة مواضع، بل طبقها وإن كان في أمثلة قليلة، فمنها قوله: "والعِشر: وِرْدُ الإبل اليوم العاشر. وفي حسابهم: العِشْرُ:

التاسع. وإبلٌ عواشُر: وردت الماء عشراً . ويجمع العِشْر ويُثنّى، فيقال: عِشْران وعِشْرون، وكلّ عِشْر من ذلك: تسعة ... قال اللّيث: قلت للخليل: زعمت أنّ عشرين جمع عِشْر، والعِشْرُ تسعةُ أيام، فكان ينبغي أن يكون العشرون سبعة وعشرين يوما، حتى تستكمل ثلاثة أتساع. فقال الخليل: ثمانيَ عَشَرَ يوما عِشْران ولمّا كان اليومان من العِشْر الثالث مع الثمانية عشر يوماً سمّيته بالجمع. قلت: من أين جاز لك ذلك، ولم تُسْتَكْمَلِ الأجزاء الثلاثة؟ هل يجوز أن تقول للدّرهمين ودانَقَيْن: ثلاثة دراهم؟ قال: لا أقيس على هذا ولكن أقيسه على قول أبي حنيفة، ألا ترى أنه قال: إذا طلقتها تطليقتين وعُشْر تطليقة فهي ثلاث تطليقات، وليس من التطليقة الثالثة في الطّلاق إلاّ عُشْرُ تطليقةٍ، فكما جاز لأبي حنيفة أن يَعتدَّ بالعُشْرِ جاز لي أن أعتدَّ باليومين" [120].

ولن نتوقف كثيراً حول المسائل الحسابية، ولكن موضع الشاهد هاهنا ذِكْرُه أنَّ جَمْعَ عِشْر – ومعناها تسعة – على عشرين جائز، وأنه يجوز أن يُطلق على ثمانية عشر: عشرين، مع أنها مثنى عِشر وزيادة يومان؛ قياساً على ما فعله أبو حنيفة –رضي الله عنه– في الفقه، كما هي عبارة الخليل. إنها دلالة جديدة أقرها الخليل للفظ (عشرين) استناداً إلى القياس، وهذا نصّ صريح في هذه المسألة.

ومن أمثلة هذا النوع من القياس في معجم العين تقرير الخليل أن المضاعف بناء يستحسنه العرب **أيًّا كانت حروفه**، يقول الخليل: "والمضاعف في البيان في الحكايات وغيرها ما كان حرفا عجزه مثل حرفي صدره، وذلك بناء يستحسنه العرب، فيجوز فيه من تأليف الحروف جميع ما جاء من الصحيح والمعتل ومن

الذلق والطلق والصتم ... ويجوز في حكاية المضاعفة ما لا يجوز في غيرها من تأليف الحروف، ألا ترى أن الضاد والكاف إذا ألفتا فبدئ بالضاد فقيل: ضك، كان تأليفا لم يحسن في أبنية الأسماء والأفعال إلاّ مفصولا بين حرفيه بحرف لازم أو أكثر، من ذلك: الضنك والضحك وأشباه ذلك، وهو جائز في المضاعف نحو: الضكضاكة من النساء، فالمضاعف جائز فيه كل غث وسمين من الفصول والأعجاز والصدور وغير ذلك" (121).

فإذا كان الخليل قد طبق تلك القاعدة في جواز مجيء الضاد بعد الكاف دون فصل بينهما في المضاعف، بينما ذلك مكروه في غيره، فإنك تجد أنّ هذه القاعدة مطردة عند الخليل، ويطبقها على لفظ يعتبر عسر النطق مثل (الخعخع)، ولكنّه لفظ مقبول موافق للقياس العربي، وفق تعبير الخليل نفسه، **قاسه على استحسان العرب للبناء المضاعف أيًّا كانت حروفه:** "قال الخليل: سَمِعْتُ كلمةً شَنَعاءَ لا تَجُوزُ في التأليف الرُباعيِّ. سُئِل أعرابيٌّ عن ناقته فقال: تَرَكْتُها تَرْعَى العُهْعُخ، فَسألْنا الثِّقاتِ من عُلمائهم فأنكَروا أن يكونَ هذا الاسْمُ من كلام العرب. وقال الفَدُّ منهم: هي شَجَرَةٌ يُتَدَاوَى بورَقِها. وقال أعرابيٌّ: إنَّما هو الخُعْخُعُ، وهذا موافق لقياس العربية" (122).

وإذا كان لفظ (الخعخع) من الألفاظ المسموعة عن العرب، فإنّ تقرير الخليل باستحسان العرب للبناء المضاعف **أيًّا كانت حروفه؛** يجعلنا نتوقع أن يَقْبَل الخليل بكلّ الألفاظ التي تحتوي على بناء مضاعف، أيًّا كانت حروفها. وهو بهذا يسبق أبا علي الفارسي، الذي قال بذلك في القرن الرابع الهجري، وخالفه كثيرون، ويسبق بالتطبيق ما ذكره ابن جني تنظيرا في كتاب (الخصائص).

قد يُعترض على هذا بأن الخليل لم يقبل بإنشاء لفظ جديد، وإنما قبل ما أتت به الرواية، وهو اعتراض يُرد عليه بأن المقصود هاهنا هو الفكرة، فكرة وضع قاعدة قياسية (مفتوحة) تصلح للبناء عليها لتوليد ألفاظ صحيحة على قياس العربية.

ومن ذلك: "والرّاعي: السّائسُ، والمَرْعيُّ: المَسُوس. والجميع: الرِّعاء مهموز على فِعالٍ، رواية عن العرب قد أجمَعَتْ عليه دونَ ما سواه. ويجوز على قياس أمثاله: راعٍ ورُعاة مثل داعٍ ودُعاة" (123). فقد ذكر أن العرب أجمعت على رعاء، ولكنّ القياس يجيز رعاة، مثل داع ودعاة.

ومنه : "الإزعاجُ: نقيض القرار، أزعجته من بلاده فشَخَص، ولا يقال: فَزَعَجَ. ولو قيل: انزعج وازدعج لكان صوابا وقياسا. قال الضرير: لا أقوله، ولكن يقال: أزعجته فزعج زعجا" (124). فاللفظ لم يأت في الرواية، بل أنكره أحد الرواة، ولكن الخليل يرى أنه قياس وصواب.

وفي العين أيضا: "والمَعْرَجُ: المَصْعَد. والمَعْرَجُ: الطريقُ الذي تصعَدُ فيه الملائكة. والمِعْراجُ شبهُ سُلّم أو درجة تَعْرُجُ الأرواحُ فيه إذا قُبِضَتْ، يقال ليس شيءٌ أحسن منه، إذا رآه الروحُ لم يتمالك أن يخرج، **ولو جُمع على المعاريج لكان صوابا**" (125).

ومنه أيضا: "العَيْجُ: شبهُ الاكتراث للشيء والإقبال عليه. تقول: عِجْتُ به يعيج عَيْجاً، **ولو قيل: عيجوجة لكان صواباً**" (126).

وكذلك: "ماءٌ فُراتٌ أي عَذْبٌ، والفُروتةُ مصدرٌ، **ولو قيل: ماءٌ فَرْتٌ، لكانَ صَواباً**" (127).

ففي الأمثلة السابقة، يقدم الخليل ألفاظا غير مسموعة: المعاريج، وعيجوجة، وفَرْت. ويصوبها لسيرها على نسق العربية في أوزان الصيغ واشتقاقها. وكل هذا استنباط لألفاظ جديدة، بدليل قوله: "ولو قيل"، فهذا معناه أنه لم يُقل.

والقياس بهذا المفهوم عند الخليل، وكما يظهر من الأمثلة السابق ذكرها، معيار لغوي غير مستقل، فهو معتمد على المعيار الأساسي –الرواية والسماع– حيث لم يبتكر وزنا جديدا أو تركيبا لم تعرفه العرب، وهناك دائما علة مشتركة بين المتفق عليه رواية أو سماعا وبين ما يقرره الخليل من قياس. وعليه فإنّ **القياس لا يتقدم على الرواية والسماع**، وهو ما يبدو جلياً في عبارات الخليل في نحو: "وإنْ قالَ قائل: ألا قالوا: اللذو والجميع بالواو، فقل: إنّ الصوابَ ذلك في القياس، ولكنّ العربَ أجمَعَت على الذي بالياء في الجرِّ والرَّفْع والنّصب" (128). وقوله: "الفَقَمُ: ردة في الذقن، والنعت أفقَم وفقْماء. والفَقَمُ والفُقْم: طرف خطم الكلب ونحوه، وربما سمي ذقن الإنسان فُقْماً. وأمر أفقَمُ: أعوج مخالف. وفقِمَ الأمر يَفْقَم فَقَماً وفُقُوماً، ولو قيل: فَقَمَ الأمر لكان صواباً، قال:

**فإن تسمع بلأمهما فإن الأمر قد فَقِما**

وسمعتُ: فَقَماً، وليس في فَعِل يَفْعَل قياس إلا بسماع واستحسان" (129).

ومنه قوله: "والأَظفار: شيء من العِطْر شَبيهٌ بالظَّفْر مِقْتَلَعٌ من أصله يُجْعَلُ في الدُّخْنة لا يفرَدُ منه الواحد، ورُبَّما قالوا: أظفارةٌ واحدةٌ، وليس بجائزٍ في القياس"(130). فالأظفارة غير جائز في القياس، ولكنه مقبول لأنه مسموع.

ولهذا نجد الخليل ينص أحياناً على جواز القياس في مسألة ما، وعلى خطئه وعدم جوازه في مسألة أخرى، وهذا ليس تحكّماً منه ، بل سيراً على جادة واضحة، وهي أنّ اعتماد القياس له مسار محدد، فلابد أن يكون ما يقرره مشتركا في علة ما مع ما ثبت على أساس من الرواية أو السماع.

وعلى هذا يمكننا أن نتفهم اختلاف عبارات الخليل في جواز القياس أو عدم جوازه، فأحيانا يجيزه دون تحفظ، في مثل قوله: "والدِّواء، ممدود: الشِّفاءُ، وداوَيتُه مَداواةً، ولو قُلتَ: دِواءً جاز في القياس" (131). فقد أجاز (دِواء) مصدرًا لـــ(داويته) قياساً على مصادر الأفعال المشابهة للفعل داوَى، ولا يظهر من عبارة الخليل أنّ هذا اللفظ مروي أو مسموع، فهو استنباط لفظٍ جديد.

وأحياناً يجيز القياس، ولكن يقصره على اضطرار الشعر فحسب، وذلك في مثل قوله: "الحَبَشُ: جنْس من السُودان، وهم الحبشان والحبش، وفي لغة يقولون: الحَبَشَة على بناء سَفَرة، وهذا خطأ في القياس؛ لأنّك لا تقول حابش كما تقول: فاسق وفَسَقة ، ولكنّه سارَ في اللّغات وهو في اضطِرار الشعر جائز" (132).

وأحيانا أخرى لا يجيز القياس في المسألة قولا واحدا في مثل قوله: "هراقتِ السَّحابةُ ماءها تُهَريقُ فهي مُهَريقةٌ، والماءُ مُهَراقٌ. الهاءُ مفتوحةٌ في كلّه، لأنّها بدلٌ من همزة أراق، وهَرَقْتُ مثل أرَقْتُ. ومن قال: أهراقَ فقد أخطأ في

القياس" [133]. فهاهنا لا يجوز القياس والجمع بين الهمزة والهاء في الفعل (أراق)؛ لعدم وجود العلة التي تجيز القياس.

والقياس عند الخليل محدود بما يمكن القياس فيه، فلا يصلح القياس في الأسماء مثلا، ففي العين: "عُكاشةُ: اسم. قلت للخليل: من أين قلت (عكش) مهمل، وقد سمت العرب بُعكاشة؟ قال: ليس على الأسماء قياس. وقلنا لأبي الدقيش: ما الدُّقيش؟ قال: لا أدري، ولم أسمع له تفسيراً . قلنا: فتكنّيت بما لا تدري؟ قال: الأسماء والكُنى علامات، من شاء تسمّى بما شاء، لا قياس ولا حتم" [134].

وليس معنى هذا أن الأسماء لا تُشتق، ولكن المقصود أنه ليس من الواجب أن تكون مشتقة أو تأتي على قياس ما، أو على حدّ قوله: الأسماء علامات، فلا قياس ولا حتم. والدليل على ذلك أنه تكلم في عديد من المواضع عن اشتقاق الأسماء الأعلام، حقيقة أو افتراضاً ، ومنه قوله: "معدان اسم رجل ولو اشتق منه من سعة المعدة فقيل: معدان واسع المعدة لكان صواباً " [135].

وفائدة تأكيدنا على سبق الخليل إلى هذه الدلالة للقياس، ليست فقط تقريراً ببُعد نظره، وفطنته إلى ذلك الباب الذي يمكنه أن يُسهم في إثراء اللغة العربية، ولكنه يجعلنا نتساءل عن مدى استفادة أبي علي الفارسي وابن جني في كتابه (الخصائص) تحديداً من أفكار الخليل، فقد تحدث ابن جني طويلاً عن القياس، وأفرد له عدداً من الأبواب، فقد عقد باباً في جواز القياس على ما يقل ورَفْضِه فيما هو أكثر منه، وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس [136]. كما عقد باباً في تعارض السماع والقياس، قدّم فيه السماع على القياس قولاً واحدا، حتى وإن كان المسموع شاذاً من جهة القياس، يقول: "ومما ورد شاذًّا عن القياس ومطردًا في الاستعمال قولهم: الحوكة والخونة. فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى وهو في الاستعمال منقاد غير متأب ولا تقول

على هذا في جمع قائم: قومة ولا في صائم: صومة ... وإن شدّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله" [137].

ومسألة تقديم السماع على القياس هو الرأي الذي عليه الخليل – كما سبق بيانه– وسيبويه والأخفش وجمهرة اللغويين القدماء، وهو المنهج الذي اعتمده مجمع اللغة العربية بالقاهرة حديثًا في أنه لا يرتضي القياس مع وجود السماع، وأنّ السماعي المشهور، غير الشاذ القليل، يفضل القياسي [138]. وما فصَّله ابن جني بالتنظير في هذه المسألة، وارتضاه السلف والخلف من علماء العربية هو عين ما طبقه الخليل عمليا في معجم العين، فابن جني لم يخرج عن الإطار العام الذي ذكره الخليل، وما ذكره عن دلالة القياس بمعنى استنباط الجديد سبق إليه الخليل كذلك. ونستطيع أن نقول إن عمل ابن جني كان تفصيلاً وتبويباً نظرياً لهذه الفكرة المطبقة في معجم (العين) بالفعل.

وليس القصد من ذلك بطبيعة الحال التقليل من صنيع كل من أبي علي الفارسي وابن جني ولا من مكانتهما وجهودهما، ولكنه بيان لوجه الصواب، ونسبة المسائل إلى قائليها باب من أبواب العلم كما لا يخفى.

كما أن تقدم الخليل بفكرة القياس بمعنى استنباط الجديد يعطي هذا الاتجاه قوةً ورسوخا، فلم يكن القياس بهذا المعنى فكرة طارئة، ولكنه أمر راود أذهان أوائل اللغويين، ثم اشتهر بعد ذلك ولجأ إليه المتأخرون سعيا لنمو اللغة وتحقيقا للمصلحة التي أملتها الضرورة.

بقي أن نذكر أمرا له أهميته في مسألة القياس عند الخليل، وهو أن الدلالتين الأخيرتين من دلالات القياس المذكورة في هذا البحث عند الخليل توازيان القياس بالاصطلاح الفقهي، فالقياس في الفقه يعني "بيان حكم أمر غير منصوص على حكمه بإلحاقه بأمر معلوم حكمه بالنص عليه في الكتاب أو السنة. ويعرفونه أيضا بأنه إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه للاشتراك بينهما في علة الحكم" (139).

وقد استخدم الخليل القياس معيارًا في الحكم على الألفاظ بذات المفهوم الفقهي، من خلال قياس مسألة لغوية على مسألة لغوية أخرى متفق عليها رواية أو سماعا، أو تشبيه قاعدة بأخرى.

واستفادة الخليل من معيار القياس من مجال الفقه ليس استنتاجاً، بل هي حقيقة صرَّح بها الخليل، وقد مرّ بنا قوله: "لا أقيس على هذا ولكن أقيسه على قول أبي حنيفة، ألا ترى أنه قال: إذا طلقتها تطليقتين وعُشْر تطليقة فهي ثلاث تطليقات، وليس من التطليقة الثالثة في الطّلاق إلاّ عُشْرُ تطليقةٍ، فكما جاز لأبي حنيفة أن يَعتدَّ بالعُشْر جاز لي أن أعتدَّ باليومين" (140). وعبارة الخليل واضحة تمام الوضوح.

**رابعاً: الاستحسان:**

وكما استفاد الخليل من الفقه وأصوله في اعتماد معيار القياس في الحكم على الألفاظ، اعتمد معيارا آخر من أصول الفقه، وهو الاستحسان، والخليل يصرح بنقل المصطلح من مجال الفقه في قوله: "الأحجار: جمع الحَجَر. والحِجارة : جمع الحَجَر أيضاً على غير قياس، ولكن يَجوزُ الاستحسان في العربية كما أنه يجوز في الفقه، وترك القياس له كما قال:

**لا ناقصي حسب ولا أيد إذا مُدَّتْ قِصارَهْ**

ومثله المِهارة والبِكارة والواحدةُ مُهْرٌ وبَكْرٌ" (141).

والاستحسان في أصول الفقه معمول به عند الحنفية والمالكية، وهو يعني عندهم مجيء الحكم مخالفا قاعدة مطردة لأمر يجعل الخروج عن القاعدة أقرب إلى الشرع من الاستمساك بالقاعدة، فيكون الاعتماد عليه أقوى في الاستدلال في المسألة من القياس، ومن أشمل تعريفات الاستحسان عند الحنفية تعريف أبي الحسن الكرخي: "هو أن يعدل المجتهد عن أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها لوجه أقوى يقتضي العدول عن الأول" . أمّا المالكية فقد اختلفوا فيه، وخلاصته عندهم أنه استعمال مصلحة جزئية في

موضع يعارضه فيها قياس عام (142). فالاستحسان على هذا يكون في مسألة فيها نص أو قاعدة كلية يُقاس عليها، ولكننا نعدل عنها لقرينة تجيز ذلك.

فإذا ما جئنا لمفهوم الاستحسان عند الخليل فسنجد له تطبيقات تكاد تطابق

مفهومه عند الأصوليين والفقهاء، أما التنظير اللغوي للاستحسان فسنجده عند ابن جني، حيث يقول عنه في الخصائص: "وجماعه أن علته ضعيفة غير مستحكمة إلا أنّ فيه ضربًا من الاتساع والتصرف. من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة نحو قولهم: الفتوى والبقوى والتقوى والشروى ونحو ذلك ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا" (143).

ومن أمثلة الاستحسان التي أوردها الخليل في معجم (العين) قوله: "ضَجَعَ فلانٌ ضجوعاً، أي نام، فهو ضاجع، وكذلك اضطجع. وأصل هذه الطاء تاء، ولكنهم استقبحوا أن يقولوا: اضتجع" (144). فالقياس أن يكون اللفظ (اضتجع) ولكن العرب عدلوا عن القاعدة في تلك المسألة تحقيقا للانسجام الصوتي، وهو أمر شائع في العربية، أن يُضحى بالقاعدة في سبيل جمال اللفظ وسلاسة نطقه.

ومن أمثلة الاستحسان كذلك ما جاء في جواز الأصوات المضاعفة –يعني المكررة– ما لا يجوز في غيرها، فقد ذكر الخليل قواعد عدة تنظم ائتلاف الأصوات في اللغة العربية (145)، ولكن هذه القواعد تُخالف مع الأصوات المضاعفة استحسانا؛ وجلبا للتناغم الصوتي، يقول الخليل: "والمضاعف في البيان في الحكايات وغيرها ما كان حرفا عجزه مثل حرفي صدره وذلك بناء يستحسنه العرب فيجوز فيه من تأليف الحروف جميع ما جاء من الصحيح والمعتل ومن الذلق والطلق والصتم وينسب إلى الثنائي لأنه يضاعفه ألا ترى الحكاية أن الحاكي يحكي صلصلة اللجام فيقول صلصل اللجام وإن شاء قال صل صل يخفف مرة اكتفاء بها وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك فيقول صل صل صل يتكلف من ذلك ما بدا له" (146).

ثم يؤكد ذلك بقوله: "ويجوز في حكاية المضاعفة ما لا يجوز في غيرها من تأليف الحروف، ألا ترى أن الضاد والكاف إذا ألفتا فبدئ بالضاد فقيل: ضك، كان تأليفا لم يحسن في أبنية الأسماء والأفعال إلاّ مفصولا بين حرفيه بحرف لازم أو أكثر، من ذلك: الضنك والضحك وأشباه ذلك، وهو جائز في المضاعف نحو: الضكضاكة من النساء، فالمضاعف جائز فيه كل غث وسمين من الفصول والأعجاز والصدور وغير ذلك" (147).

وكثيرا ما يلجأ الخليل إلى **الاستحسان دون أن يذكره بلفظه**، ولكن باستخدام مادة (قبح) أو (كره) ومشتقاتهما، وهو ما يعني استحسان غيره، بمفهوم المخالفة. ومن ذلك قوله: "وتقولُ: وَعْوَعَتِ الكلبة وَعْوَعةً، والمصدَرُ الوَعْواع، لا يُكْسَرُ على وعْواع نحو زلْزال كراهيةَ للكَسْر في الواو. وكذلك حكاية اليَعْيَعَة من الصَّوتِ: يَع، واليَعْياع، لا يُكْسَر. وإنَّما يَع من كَلامِ الصِّبيان وفِعالِهم، إذا رَمَى أحَدهُم الشَّيْءَ إلى الآخَر، لأنَّ الياءَ خِلْقَتُها الكَسْرة فَيَسْتَقْبِحُونَ الواو بينَ كَسْرَتَيْن، والواو خِلْقَتُها من الضَمَّة فيستقبحون التِقاءَ كَسْرةٍ وضَمَّةٍ، ولا تَجِدها في كلام العرب في أصل البناء سِوى النَّحو" (148). فالقياس الوعواع، ولكن الاستحسان يقتضي الوَعواع؛ كراهية للكسر في الواو. وكذلك فالقياس اليعياع بالكسر، ولكن الاستحسان يقتضي اليَعياع بفتح الياء؛ تحقيقا للانسجام بين أصوات الكلمة.

ومن ذلك أيضا: "والضِّبعان: الذكر من الضِّباع، ويجمع على ضبعانات، لم

يُرد بالتاء التأنيث، إنما هو مثل قولك: فلان من رجالات الدنيا. قال الخليل: كلما اضطروا إلى جماعة فصعب عليهم واستقبح ذهبوا به إلى هذه الجماعة، تقول: حمام وحمامات كما يقولون فلان من رجالات الدنيا" (149). ومعنى كلام الخليل أن كل جمع موافق للقاعدة والقياس لا يتحقق فيه الانسجام والتناغم بين أصوات الكلمة الواحدة؛ عدلوا به إلى الجمع بالألف والتاء. وهذا النوع من الجمع كان أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب –رحمه الله– يسميه بالجمع المفتوح، حيث إنه يجوز في مواطن لا يجوز فيها سواه.

وأحياناً يكون الاستحسان لاستقباح طول الكلمة، وعسر اللفظ بها، ومن ذلك: "العَنَطْنَط اشتق من عنط، أُردف بحرفين في عَجُزه. وامرأة عَنَطْنَطةٌ: طويلة العنق مع حسن قوامها، لا يجعل مصدره إلا العَنَط، ولو قيل عَنَطْنَطتُها طولُ عنقها كان صوابا في الشعر، ولكن يقبح في الكلام لطول الكلمة" (150).

ومما يدخل في إطار الاستحسان دون استخدام مصطلح الاستحسان ما يُعرف **بالضرورة الشعرية**، فإن الضرورات الشعرية ليست إلا مخالفة للقياس والقاعدة المستقرة، ولكنها تجوز أو تُستحسن حفاظا على الوزن أو القافية، وتوسعة على الشاعر، وهذا باب واسع أمثلته لا تُحصى وكان مجالا لمؤلفات عدة، لذا سأكتفي فقط بالإشارة إلى مثالين مما ورد في معجم (العين)، بخلاف عدد من الأمثلة وردت عرضا في ثنايا هذا البحث، فمنها: "جمعُ الْجُحْر: جِحَرة. أَجْحَرته فانْجَحَر؛ أي أدخلته في جُحْر، ويجوز في الشعر: جَحَرْتُه في معنى أَجْحَرْتُه بغير الألف" (151).

ومنها: "والزعيم: الدَّعِيّ، وتقول: زعَمت أنّي لا أحبها، ويجوز في الشعر: زَعَمَتْنِي لا أحبها، قال:

**فإن تَزْعُميني كنت أَجْهَلُ فيكم  فإني شَرَيْتُ الْحِلْمَ بعدَكِ بالجهلِ**

وأما في الكلام فأحسن ذلك أن توقع الزعم على (أنَّ) دون الاسم وتقول: زعمتني فعلت كذا قال :

**زَعَمَتْنِي شيخًا ولست بشيخ  إنما الشيخُ من يَدِبُّ دَبِيبا** " (152).

وواضح من المثالين السابقين أن ما يجوز في الشعر ويُستحسن لا يَحسُن في غيره.

**خامساً: اطراد الاستخدام:**

وهذا معيار قريب من المعيار السابق، ويمتّ له بسبب، يعتمده الخليل في قبول اللفظ وإن خالف القاعدة. فإذا كان الاستحسان يخالف القاعدة والقياس لقرينة قوية أو ضعيفة، فإنه لا علة هاهنا لجواز –أو استحسان– اللفظ أو اللغة سوى شيوعه واطراد استخدامه وإلف السمع له، ومنه قوله: "والاطِّعان: النَّطاعن من مُطاعَنة الفرسان في الحرب، تطاعنوا واطعنوا، وكلّ شيء نحو ذلك مما يشترك الفاعلان فيه يجوز فيه التفاعل والافتعال نحو: تخاصموا واختصموا، إلا أنّ السمع آنَسُ، فإذا كثر سمعك الشيء استأنست به وإذا قلَّ سمعُك استوحشت منه" (153). فكل من التفاعل والافتعال يجوز فيما يتشارك فيه الفاعلان، ولكنك تستحسن إحدى

الصيغتين في لفظ وتستحسن الأخرى في لفظ آخر.

ويبين الخليل أنه قد يكون اللفظ شاذا من جهة مخالفته للقاعدة، ولكنه أشهر وأعم في الاستخدام من القياسي، وحينئذ ينبه الخليل على ذلك، ومنه قوله: "الشفة حذفت منها الهاء وتصغيرها شفيهة والجميع الشفاه، وإذا ثلثوا قالوا شفهات وشفوات، **الهاء أقيس والواو أعم**، لأنهم شبهوها بالسنوات ونقصانها حذف هائها" [154]. فالأعلى قياسا هو (شفهات)، وأما (شفوات) ففي مرتبة أدنى ولكنه أعم في الاستخدام، بمعنى أن له سندا من الرواية والسماع.

وقد فرَّق الخليل في مواضع عدة بين الشائع في الاستخدام وغير الشائع، مستخدما تعبير (العامة)، مثل قوله: "العبد: الإنسان حرا أو رقيقا، هو عبد الله، ويجمع على عباد وعبدين. والعبد المملوك، وجمعه عَبيد وثلاثة أعْبُد، وهم العباد أيضا. إنّ العامة اجتمعوا على تفرقة ما بين عباد الله والعبيد المملوكين" [155]. والذي يبدو لي من دلالة هذا اللفظ أنه لا يعني العامة ضد الخاصة أو الصفوة من المتكلمين، وإنما يعني بالعامة أكثر الناس الفصحاء الذين يُعتدّ بكلامهم.

ومن هذا الباب الألفاظ المعربة، فقد مرَّ بنا أن الخليل كان يقبل اللفظ المعرَّب ما دامت العرب تكلمت به أو رُوي منسوبا إلى قبيلة ما، وهو يقبله أيضا إذا كان شائع الاستخدام بين من تُرتضى عربيته، وإن لم يشتهر في قبيلة بعينها، يقول الخليل: "ورجل مُشَعْوِذ وفعله الشَّعْوَذة، ويقال: مشعبذ، والشعوذي كلمة ليست من كلام العرب، وهي كلمة عالية" [156]. فكونها ليست من كلام العرب ليس سببا لرفضها، بل إنها قد تكون كلمة عالية. والعلوُّ هاهنا ليس له من مدلول سوى سعة الانتشار بين العرب.

وعكس ذلك، فالكلمة قد تكون رديئة لقلة استخدامها عند العرب: "والبَرَهْرَهةُ: الجاريةُ البيضاء، وبَرَهُها: نَرارتُها وبَضاضتُها، وتصغير البرهرهة: بُرَيْهةٌ، ومَنْ أتمَّها قال: بُرَيْرِهةٌ، وأما بُرَيْهِرهة فقبيحة قلّما يُتَكَلَّمُ بها" [157].

**سادساً: أمن اللبس:**

وهذا معيار آخر اعتمده الخليل لقبول الألفاظ التي خالفت القاعدة أو القياس، وكان حقه أن يوضع مع معيار الاستحسان، لولا أن الخليل توسع فيه، فصار معياراً برأسه. وكما هو الحال في القياس والاستحسان، فقد سبق الخليل بالتطبيق، وجاء ابن جني بعد ذلك بالتنظير، يقول ابن جني في الخصائص: "كان حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظٍ واحد؛ لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها، خولف بين مُثُلها، ليكون ذلك دليلاً على المراد فيها. قال: فإن أُمِن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض. وذلك مع حرف الشرط؛ نحو إن قمت جلست؛ لأن الشرط معلوم أنه لا يصح إلا مع الاستقبال. وكذلك لم يقم أمس، وجب لدخول لم ما لولا هي لم يجز. قال: ولأن المضارع أسبق في الرتبة من الماضي، فإذا نفى الأصل كان الفرع أشد انتفاء. وكذلك أيضاً حديث الشرط في نحو: إن قمت قمت، جئت فيه بلفظ الماضي الواجب تحقيقا للأمر، وتثبيتا له، أي إن هذا وعد موفى به لا محالة؛ كما أنّ الماضي واجب ثابت لا محالة. أي إن لم تتداركني

هلكت الساعة غير شك، هكذا يريد. فلأجله ما جاء بلفظ الواجب الواقع غير المرتاب به" [158].

فهذه نظرة فلسفية متعمقة من ابن جني، يعلل فيها اختلاف ألفاظ الأفعال باختلاف الزمن، وغياب ذلك السبب في أسلوب الشرط، فلما انتفى خوف الالتباس جاز المراوحة بين الأزمنة المختلفة في أسلوب الشرط.

وما دام قد ثبت لنا آنفاً أنّ الخليل متأثر في معايير الحكم على الألفاظ بالفقه ومصطلحاته؛ فإن أمن اللبس بهذا المفهوم يذكّرنا بما يطلق عليه الأصوليون والفقهاء بسد الذرائع، فالذريعة هي الوسيلة، ومعناها عندهم أن ما يؤدي إلى الحلال حلال وما يؤدي إلى الحرام حرام [159]، وهو عند التأمل عين ما يرمي إليه أهل اللغة من مخالفة القاعدة أو القياس مخافة التباس المعنى على المتلقي. ومعلوم أن النحويين يأخذون بهذا المعيار أيضا في قبول بعض التراكيب، نحو: خرق الثوبُ المسمارُ، فعند ابن عقيل: " وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس، وقد ورد عن العرب قولهم خرق الثوبُ المسمارَ، وقولهم: كسر الزجاجُ الحجرَ" [160]، وإن كان بعد ذلك قال: "ولا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع"[161].

ومن أمثلة قبول الخليل للألفاظ مع مخالفتها للقياس؛ خوفاً من اللبس: "وتجمع العجيزة عجيزات ولا يقولون عجائز مخافة اللبس" [162]. فلفظ عجائز جمع قياسي وفق القاعدة للفظ عجيزة، ولكن خوفاً من أن تلتبس بجمع عجوز جمعوها على عجيزات.

ومنه كذلك: "حَيِّزُ الدار ما انضم إليها من المرافق والمنافع، وكل ناحية حَيِّز على حِدَة، بتشديد الياء، وجمعه أحْيَاز، وكان قياسه أن يكون أحوازا، كمَيِّت وأموات، ولكنهم فرقوا بينهما كراهة اللبس" [163]. فالقياس أحواز، ولكنهم عدلوا إلى أحياز كراهة اللبس.

ومنه: "الأَمَهُ: النِّسيان. وقد أمِهَ يَأمَهُ أمَها، أي نَسِيَ. والأمّ هي: الوالدةُ، والجميع: الأمّهات. ويقال: تأمَّم فلانٌ أمّا، أي: اتّخذ لنفسه أمّا. وتفسير الأمّ في كلّ معانيها: أمّة، لأنّ تأسِيسَهُ من حرفين صحيحين، والهاء فيه أصلية، ولكنّ العرب حذفت تلك الهاء إذ أمنوا اللبس" [164].

وقد يستخدم الخليل هذا المعيار **دون ذكر لفظه**، ومن ذلك: "والحُبْشية ضَرْبٌ من النمل سُودٌ عظام، لما جعلوا ذلك اسما غيروا اللفظ ليكون فرقا بين النسبة والاسم، النسبة حَبَشية والاسم حُبشية، وعلى هذا أيضا الحُبْشية: ناقة شديدة السواد"[165].

**خاتمة**

وبعد، فقد كانت هذه تطوافة مع معجم (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي رحمه الله، حاولت فيها استكشاف المعايير التي اعتمدها في إطلاق الأحكام على الألفاظ التي ضمَّنها معجمه، من القبول أو الرفض، والعلو والرداءة، والأصالة والتعريب، وغيرها من الأحكام التي كان يطلقها في معجمه، وأهم ما خرج به هذا البحث ما يلي:

1. أن الخليل كان له منهج ومنطق في الحكم على الألفاظ واللغات التي ضمَّنها معجم (العين)، بناء على معايير واضحة لديه.
2. أكَّد البحث ما ذكره د. عبد الحميد الشلقاني من أن الخليل بن أحمد كان من العلماء الذين لديهم حسّ يكتشفون به زيف روايات بعض الأعراب الذين كانوا يخلطون الحابل بالنابل (166).
3. أن ابن جني استفاد كثيرا في كتاب (الخصائص) من الخليل، حتى بدا في مواضع عديدة في الخصائص مُنَظِّرًا لما سبق الخليل وطبقه في معجم (العين).
4. أهم معيار للحكم على الألفاظ عند الخليل هو الورود عن العرب، سماعًا أو رواية، فقد كان يعتمد على المنسوب إلى قبيلة من القبائل، أو رواية أعرابي ثقة، أو رواية أهل العلم بالعربية، هذا بالإضافة إلى سماع الخليل نفسه من الأعراب من خلال معايشتهم. وكان الخليل وقَّافا عند هذا المعيار، يقدم الألفاظ واللغات التي أتته من هذه الطريق على ما سواها.
5. من تلك المعايير موافقة اللفظ لقوانين العربية، فقد أصَّل الخليل من خلال معرفته بالعربية عددا من القواعد المطردة في كلام العرب، ومن ثَمّ أصبحت تلك القوانين بدورها معيارا للحكم على ما سواها من الألفاظ. وتعد القوانين والمحددات الصوتية من أبرز تلك القوانين التي سار عليها الخليل في معجم العين، من خلالها كان يحكم على اللفظ بالقبول أو الرد، أو بأنه عربي أو معرَّب. يتلوها القواعد الصرفية التي تحكم بنية الكلم العربي، ومن خلالها كان يحكم على الألفاظ بالتصويب لموافقة القاعدة أو بالشذوذ لمخالفة القاعدة.
6. اعتمد الخليل بعض المعايير والمصطلحات المتداولة في الفقه وأصوله، كالقياس، والاستحسان، مع تطويعها لتكون مناسبة للمجال اللغوي، مما يُعدّ دليلاً يضاف إلى عدد لا يُحصى من الأدلة على تلك الوشيجة الوثيقة بين علوم الشريعة والعلوم اللغوية، وأنّ الاهتمام بالعربية إنما هو اهتمام بالدين الإسلامي.
7. أتى مصطلح القياس عند الخليل بعدة معان، فقد كان يقصد به أحيانا اتفاق بين لفظتين في الوزن، وأحياناً كان يستخدمه للتدليل على المشابهة في المعنى، وأحياناً أخرى مرادفًا للقاعدة أو القانون اللغوي، كما كان يستخدمه بمعنى استنباط الجديد، مما يتلاءم وكلام العرب، أو على حدّ قولهم: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، فيقيس ما لم يُسمع بما سُمع، ويقيس ما لا

قاعدة له على ما له قاعدة. والقياس عند الخليل معيار غير مستقل، إذ إنه يعتمد على السماع أو الرواية فيما يُقاس عليه، ولا يُعتبر بالقياس في وجود السماع أو الرواية.

8. الاستحسان من مصطلحات الأصوليين والفقهاء، وقد استخدمه الخليل أيضا معيارًا من معايير الحكم على الألفاظ، يعدل على أساسه عن القاعدة أو القياس لعلة أو قرينة تجيز ذلك. ويدخل ضمن الاستحسان ما يُعرف بالضرورة الشعرية.
9. أشار الخليل في مواضع كثيرة في (العين) إلى أنّ اطراد الاستخدام معيار من معايير قبول الألفاظ، فيُقبل اللفظ على أساس ذلك المعيار حتى وإن كان شاذا مخالفًا للقاعدة أو القياس، وعليه فقد يكون اللفظ الواحد هو اللغة العالية ويكون شاذاً في الوقت ذاته.
10. يُعد أمن اللبس من المعايير المعتبرة عند الخليل، فيُعدل عن الصيغة القياسية إلى غيرها خوفا من التباسها بغيرها، وبالعكس فعند أمن اللبس يجوز ما لا يجوز. وهذا المقياس يقترب مما عُرف عند الأصوليين بسدّ الذرائع.
11. أنّ معجم (العين) في حاجة إلى دراسات متعمقة في جوانب عدة، لعل أهمها دراسة تكشف عن دلالات ألفاظ الأحكام التي كان يطلقها على الألفاظ واللغات بدقة. كما أن المواد اللغوية والألفاظ المهملة أو التي أميتت التي ذكرها الخليل في حاجة إلى دراسة كذلك، للكشف عما عاد منه إلى الحياة، سواء في المعاجم أو على ألسنة الناس، وما يجوز منه وما لا يجوز.

**والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل**

## الهوامش

(1) العين (عير) 239/2.
(2) اللسان (عير) 623/4.
(3) المعجم الوسيط (عار) 639/2.
(4) انظر: الأعراب الرواة، لعبد الحميد الشلقاني ص 156 ، 110.
(5) العين (سح) 16/3.
(6) انظر: فصول في فقه العربية ص 117 وما بعدها ، واللهجات العربية ص 40–49 ، والقياس في اللغة العربية ص 37–38 ، ولغة قريش ص 355 وما بعدها.
(7) العين (هاء) 103/4.
(8) دلالة ( ها ) على الاستفهام ليست أصلية ، بل الهاء متطورة عن الهمزة هاهنا ، وهما يتبادلان كثيرا لكونهما من مخرج واحد ويشتركان في أكثر الصفات . انظر : الصوت اللغوي ص 227.
(9) العين (بعد) 54/2.
(10) العين (طغي) 436/4.
(11) العين (عنك) 1 /203.
(12) العين (عنج) 232/1.
(13) العين (عق) 63/1.
(14) العين (علش) 256/1.
(15) العين (علض) 279/1.
(16) العين (شهد) 398/3.
(17) العين (سقرقع) 2 /348–349.
(18) العين (عقد) 141/1.
(19) العين (عصد) 288/1.
(20) العين ، المقدمة 54/1.
(21) يذكر د. عبد الحميد الشلقاني في كتاب (الأعراب الرواة) ص 13 أن اللغة يتقاسمها صنفان من الرواة: رواة علماء، ورواة أعراب، ولهذا فرّقت هاهنا بين رواية الأعرابي الثقة وبين رواية أهل العلم بالعربية .
(22) العين (باب الرباعي من العين) 274/2.
(23) العين ، المقدمة 55/1.
(24) العين (عنصر) 2 /337 ، وانظر كذلك (ودع) 224/2.
(25) العين (عقر) 151/1.
(26) العين (نعس) 338/1.
(27) العين (طهو) 75/4.
(28) العين (عشر) 248/1.
(29) العين (زعر) 228/3.
(30) العين (عكو) 180/2.
(31) العين (سلم) 265/7.
(32) العين (طعم) 25/2.
(33) العين (عجف) 234/1.
(34) العين (رفع) 125/2.
(35) العين (ودع) 224/2.

(36) العين (حنذ) 201/3.
(37) العين (وحد) 281/3.
(38) العين (نعش) 259/1.
(39) العين (صلع) 303/1.
(40) العين (رعي) 240/2.
(41) العين (صحف) 120/3.
(42) العين (حضر) 102/3.
(43) العين (حلو) 295/3.
(44) ليس المقصود بالعرب العاربة هاهنا المصطلح التاريخي المقابل للعرب المستعربة بكل تأكيد، ولكن المقصود العرب الخلَّص الذين لم يختلطوا بغيرهم ، ولذا فهم أفصح ويوثق في كلامهم . وقد استخدم الخليل هذا اللفظ عدة مرات – بل شرحه – بهذا المعنى . انظر العين (عرب) 128/2 ، و(عصد) 288/1.
(45) العين (محل) 26/3.
(46) الأبنية المهملة عند الخليل في حاجة للبحث عن وجودها في المعاجم المتأخرة بعد الخليل ، فالذوق اللغوي يتغير فمثلا في العين /66 كلمة (عكنكع) كلمة فصيحة يستخدمها العرب ، بينما ينفر منها الذوق العام الآن.
(47) العين (ريق) 209/5 ، وانظر العين (عن) 91/1 ، وانظر التبادل بين الأصوات المتقاربة صوتيا في: الصوت اللغوي 234ــ236.
(48) العين (باب العين مع الحاء والهاء والخاء والغين) 60/1–61.
(49) العين (هبخ) و(هنغ) 359/3.
(50) العين (هعر) 105/1.
(51) العين (نهع) 108/1.
(52) العين (عدو) 215/2.
(53) العين (هاء) 103/4
(54) الصوت الصحيح عند اللغويين القدماء هو ما يقابل أصوات العلة . انظر: الصوت اللغوي عند القدامى والمحدثين 167.
(55) العين (هن) 355/3.
(56) العين (دد) 91/8.
(57) العين (هت) 3/ 349، وانظر أيضا (هن) 355/3.
(58) انظر: اللسان (هرق) 365/10ــ367، والقاموس المحيط (هرق) 929/1–930.
(59) العين (ذأب) 202/8.
(60) العين (المقدمة) 52/1 ــ 53.
(61) العين (باب الخماسي من العين) 345/2.
(62) العين (دعشق) 286/2.
(63) العين (المقدمة) 1/ 53.
(64) العين (قرعبل) 348/2.
(65) العين (ذعلب) 326/2.
(66) العين (صقر) 61/5 .
(67) العين (صقع) 129/1.
(68) انظر على سبيل المثال: العين (صلق) 63/5 ، و(لصق) 64/5.
(69) العين (قصع) 128/1.
(70) العين (قسب) 84/5.

(71) العين (قرص) 61/5.
(72) العين (هندس) 120/4.
(73) العين ، أول حرف القاف 6/5.
(74) العين ، باب الثلاثي الصحيح من القاف 32/5.
(75) العين ، أول حرف القاف 6/5.
(76) العين ، باب الثلاثي الصحيح من القاف 32/5.
(77) العين ، أول حرف الضاد 5/7.
(78) انظر في تفصيل تلك القواعد وغيرها: علامات اللفظ العربي في معجم العين للخليل بن أحمد، لكاتب هذه السطور ص 6 وما بعدها.
(79) العين (قص) 11/5.
(80) العين (عربس) 331/2.
(81) العين (قذي) 202/5.
(82) العين (رأي) 309/8ــ310.
(83) العين (عجف) 234/1.
(84) العين (سقرقع) 348/2ــ349.
(85) العين (سبح) 152/3.
(86) العين (أفق) 227/5.
(87) العين (عيس) 201/2–202.
(88) العين (ويح) 319/3.
(89) كذا في العين، ولعل صوابها (فعلان) بالنون ، كما يوضحه تعليل الأزهري في التهذيب (كشخ) 23/7.
(90) العين (كشخ) 155/4.
(91) العين (بقم) 5/ 182.
(92) العين (هيع) 170/2.
(93) العين (يعط) 212/2.
(94) العين (هملع) 283/2.
(95) مضبوطة في العين (فِعِل) بكسر الفاء والعين ، وهو خطأ واضح، من السياق، ويؤيد ذلك ما في التهذيب (أبد) 146/14: "قال أبو منصور: أَبِلٌ وأبد مسموعان، وأما نَكِح وخَطِب فما سمعتهما ولا حفظتهما عن ثقة، ولكن يقال: نِكْحٌ وخِطْبٌ ".
(96) العين (أبد) 85/8.
(97) العين (أرم) 296/8 وفيه " وأصل الحسب أُرومته "، بضم الألف، وهو ما ذكر الخليل نفسه أنه خطأ.
(98) العين (وعل) 249/2 – 250.
(99) انظر: علامات اللفظ العربي في معجم العين ص 31 وما بعدها.
(100) انظر: من أسرار اللغة ص 10، والقياس في اللغة العربية ص 19–22، وتعريف أكثر النحاة المحدثين له يتطابق وهذا التعريف، كما في ص 202، وانظر : الثروة اللفظية في اللغة العربية ص 211.
(101) انظر : من أسرار اللغة 12–17، 21 ، 25–29.
(102) العين (عضه) 99/1.
(103) العين (عيس) 201/2.
(104) العين (صلع) 303/1 ، وانظر أيضا (رغب) 413/4، و(برأ) 289/8، وغير ذلك كثير.
(105) العين (عجف) 234/1.
(106) العين (عش) 69/1.

(107) انظر: القياس في اللغة العربية ص 154.
(108) العين (ودع) 224/2.
(109) العين (عشي) 188/2.
(110) العين (شعب) 264/1.
(111) العين (جدع) 219/1.
(112) العين (محل) 26/3.
(113) العين (بعد) 52/2–54.
(114) العين (كثع) 196/1.
(115) العين (حجر) 73/3–74.
(116) العين (فيح) 307/3.
(117) القياس في اللغة العربية ص 202.
(118) اختلف اللغويون في مسألة إثبات اللغة بالقياس، بمعنى قياس ما لم يُروَ على ما رُوي عن العرب، وبعضهم يجيز القياس في شيء يمنعه بعض آخر، وبعضهم يجيز استعمالا يخطئه آخرون. انظر: القياس في اللغة العربية ص 209–210، والثروة اللفظية في اللغة العربية ص 213–214، والشمني في المنصف من الكلام على مغني ابن هشام 1/ 103 في أثناء حديثه عن أن (إنما) تفيد الحصر مثل (أنما) ينقل أن الصحيح أن اللغة لا تثبت بالقياس، ويعد ذلك أمرا مسلَّمًا به.
(119) انظر: من أسرار اللغة ص 18 ، 19 ، 22، 25.
(120) العين (عشر) 245/1–246.
(121) العين ، المقدمة 1/ 55 ــ 56.
(122) العين (باب الرباعي من العين) 274/2.
(123) العين (رعي) 240/2.
(124) العين (زعج) 217/1.
(125) العين (عرج) 223/1.
(126) العين (عيج) 186/2.
(127) العين (فرت) 115/8.
(128) العين (ذا) 209/8.
(129) العين (فقم) 182/5.
(130) العين (ظفر) 158/8.
(131) العين (دوي) 93/8.
(132) العين (حبش) 98/3.
(133) العين (هرق) 365/3.
(134) العين (عكش) 190/1 ومثله في (دقش) 34/5.
(135) العين (معد) 62/2، وقد أجاز مجمع اللغة العربية الاشتقاق من أسماء الأعيان، قياسا على المروي عن العرب في اشتقاقهم. انظر: القياس في اللغة العربية ص 156.
(136) الخصائص 116/1.
(137) الخصائص 119/1 ، 124 ، 125 ، 126–127.
(138) انظر: القياس في اللغة العربية ص 203.
(139) أصول الفقه ، لمحمد أبي زهرة ص 218.
(140) العين (عشر) 245/1–246.
(141) العين (حجر) 73/3–74.
(142) انظر: أصول الفقه لمحمد أبي زهرة ص 262–263.

(143) الخصائص 134/1 وفي حاشية تلك الصفحة ذكر محقق الكتاب حاشية مفيدة أنقلها بنصها: "الاستحسان من مصطلح أصول الفقه. وهو أحد الأدلة عند الحنفية. وفي تحديده اختلاف كثير. ويقول السعد في حاشيته على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب 2/ 289: "اعلم أن الذي استقر عليه رأي المتأخرين هو أن الاستحسان عبارة عن دليل يقابل للقياس الجلي الذي تسبق إليه الأفهام" ومن أمثلته السلم، فإن المتبادر إلى الفهم ألا يجوز، لما فيه من انعدام المعقود عليه، لكنه جوز للحاجة إليه، وهذا المعنى للاستحسان ينقاد مع ما أراده ابن جني هنا، فمثل الفتوى كان المتبادر ألا يجري فيها إعلال. فيقال: الفتيا، ولكن عارض هذا الأمر الجلي القاضي بالتصحيح أمر يدعو إلى الإعلال، وهو الفرق بين الاسم والصفة، وعمل العرب بهذا المعارض، ولما كان الاعتماد في الاستحسان على ما يقابل الجلي من القياس كان جماع أمره أن علته ضعيفة غير مستحكمة، كما ذكر المؤلف. وقد عرض السيوطي في الاقتراح للاستحسان، ونقل فيه بحث ابن جني في هذا الكتاب، ونقل عن ابن الأنباري الخلاف في الأخذ به في العربية " انتهت حاشية محقق الخصائص . وانظر أكثر من مثال على الاستحسان ذكره ابن جني 134/1 وما بعدها .

(144) العين (ضجع) 212/1.

(145) انظر: علامات اللفظ العربي في معجم العين ص 29–30 ، وانظر ص 31.

(146) العين ، المقدمة 55/1.

(147) العين ، المقدمة 1/ 55 – 56.

(148) العين (وعي) 273/2.

(149) العين (ضبع) 284/1.

(150) العين (عنط) 15/2.

(151) العين (جحر) 75/3.

(152) العين (زعم) 365/1–366.

(153) العين (طعن) 16/2.

(154) العين (شفه) 402/3.

(155) العين (عبد) 48/2.

(156) العين (شعذ) 244/1

(157) العين (بره) 49/4.

(158) الخصائص 334/3.

(159) انظر: أصول الفقه لمحمد أبي زهرة ص 288.

(160) شرح ابن عقيل على الألفية 74/2.

(161) شرح ابن عقيل 147/2.

(162) العين (عجز) 216/1.

(163) العين (حيز) 275/3، وانظر كذلك العين (عند) 43/2 في المخالفة بين العنود والعاند والعنيد، و(عفو) 259/2 في الكلام عن لفظ عفاة.

(164) العين (أمه) 433/8، وفيه "إذا أمنوا اللبس"، والسياق يذل على أنها "إذ" ، وانظر كذلك: العين (أي) 245/8.

(165) العين (حبش) 98/3–99.

(166) انظر : الأعراب الرواة ص 103 – 110.

## فهرس المراجع


- أصول الفقه، د. محمد أبو زهرة، دار المعارف، القاهرة، 1377هـ/ 1958 م
- الأعراب الرواة، د. عبد الحميد الشلقاني، دار المعارف، القاهرة 1977 م
- تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط أولى، بيروت ، 2001 م
- الثروة اللفظية في اللغة العربية، د. محمد أحمد حماد، دار النشر الدولي، الرياض، ط أولى 1428هـ/2007 م
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ثالثة 1407هـ / 1987 م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل الهمداني المصري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مصر للطباعة، الطبعة العشرون، القاهرة 1400 هـ / 1980 م
- الصوت اللغوي عند القدامى والمحدثين، د. عبد المنعم عبد الغنى النجار، القاهرة ط أولى 1421هـ/2000م
- علامات اللفظ العربي في معجم العين وأثرها في المعاجم اللاحقة، د. أحمد طه رضوان، بحث منشور في المؤتمر العلمي الثامن لكلية دار العلوم جامعة الفيوم، صفر 1427 هـ/ مارس 2006 م
- فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، القاهرة، ط ثالثة 1408هـ/ 1987م
- القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروزابادي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ثانية 1371هـ/1952م
- القياس في اللغة العربية، د. محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة، ط أولى 1415هـ/1995 م
- كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى 170 هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، بيروت 1400هـ/ 1980 م
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط أولى 1410هـ/1990م
- لغة قريش، مختار سيدي الغوث ، النادي الأدبي بالرياض 1412هـ/1992 م
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1997 م
- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية 1952 م
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، لتقي الدين الشمني، تحقيق محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى 1433هـ/2012 م.